

## اعلان

عودة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم  
الى عاصمة ملكه السعيد

\*\*\*\*\*

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السعيد من  
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم السبت الواقع في ١٩٦٨/٨/٣١.

١٩٦٨/٨/٣١

رئيس الوزراء

مجت التلهوني

## الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٧ جماد ثاني سنة ١٣٨٨ هـ . الموافق ١٠ ايلول سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢١٢١

صفحة

### الفهرس

١٢٩٤	نظام رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٦٨	نظام رواتب المكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية
١٢٩٥	نظام رقم ( ٤٥ ) لسنة ١٩٦٨	نظام بلدية المزار
١٣١٤	نظام رقم ( ٤٦ ) لسنة ١٩٦٨	نظام بلدية الجيبة
١٣٣١	الاتفاقيات	
١٣٤٤	قرار رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٦٨	صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا من الأهل

## نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٨/١٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٨

## نظام رواتب المكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية

صادر بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الخدمة الوطنية الاجبارية رقم (١) لسنة ١٩٦٨

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رواتب المكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٨/١/١.

المادة ٢ - تكون رواتب المكلفين على النحو التالي :-

أ - يتقاضى المكلف من غير الموظفين راتبا مقطوعا اثناء فترة التدريب قدره ديناران اردنيان شهريا .  
ب - يتقاضى الفرد المكلف من غير الموظفين اثناء الخدمة الفعلية في الوحدات راتبا مقطوعا قدره اربعة دنانير اردنية شهريا .

المادة ٣ - يستثنى المكلفون من احكام نظام معالجة عائلات ضباط وافراد الجيش رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٦ وما طرأ عليه من تعديلات ونظام صندوق الادخار لضباط صف وافراد الجيش العربي رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .

١٩٦٨/٨/١٩

محمد بن طهول

وزير العدل سمعان داود	وزير المالية هاشم الجبوسي	وزير رئيس الوزراء احمد طوقان	رئيس الوزراء وزير الداخلية والدفاع بهجت التلهوني
وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم بشير الصباغ	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات عاكف الفايز	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات عاكف الفايز
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير داخلية لشؤون البلدية والقروية صالح برقان	وزير التقنية الصحبة	وزير الصحة صبيحي امين عمرو	وزير الصحة صبيحي امين عمرو
وزير الخارجية عبد المنعم الرفاعي	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي
وزير الزراعة سامي ايوب	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي	وزير الاوقاف والشؤون والمقاسم الاسلامية عبد الحميد السامح	وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي

## نحن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٩

نأمر بوضع النظام التالي :-

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٨

## نظام بلدية المزمار

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية المزمار لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المجلس	مجلس بلدية المزمار او لجنة بلدية المزمار .
المنطقة البلدية	المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية المزمار .
بناء او بناية	كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .
الشارع	اي طريق كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .
المسالك	اي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .
انشاء الشارع	تخطيط الشارع وفتحه وبناء جدرانها وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة لهم من حيث درجة الانحدار او المستوى وانشاء او تغيير او هدم الجدران الواقية وجدران الحدود والقياس بآية اشغال في الملك المتناخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاءه او صيانتها .
المقار	الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت او غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبني .
اللافتة	اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر او لاية مقاصد شخصية او تجارية او ترفيهيه .
محل عام	كل محل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضا كما يمكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتنزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .

محمد بن طهول

- المكرهه العامة : كما عرفت في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .
- المراقب : كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .
- مأمور الصحة : أي طبيب او مفتش مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس او أي موظف اخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .
- الذبيحة : جثة الحيوان وتشمل أي جزء منه .
- بائع متجول : كل شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة او سلع او مواد تجارية او يتعاطى حرفة يدوية او يعرض مصنوعاته اليدوية في أي شارع او مكان او محل عام دون ان يكون له محل ثابت .
- معتمد البلدية : أي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام بأي عمل تنفيذاً لاحكام هذا النظام .
- المستتر : كل شخص يتعهد بجباية رسوم البلدية لقاء مال .

### الفصل الاول

#### الابنية المتداعية

- المادة ٣ - للمجلس ان يقوم بالتزيم والتغيير والهدم في أي بناء منعا لانهياره .
- المادة ٤ - للمجلس ان يمنع اشغال أي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناءه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلاً للسكن .
- المادة ٥ - ١ - إذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية ان أي بناء او شارع او عقار يشكل خطراً او ضرراً او يمتثل ان يشكل خطراً او ضرراً على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فعل المجلس ان يوجه إخطاراً خطياً للمالك ينلره فيه بلزوم هدمه كلياً او جزئياً او اصلاحه او ترميمه او تسييجها ودعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطاره .
- ٢ - إذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار او لم يعثر عليه او تعذر تبليغه يقوم المجلس بهدم البناء او اصلاحه او اجراء ما يراه مناسباً على ان تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي تجبى بها اموال البلدية مع زيادة ٢٠٪ مقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعياً .
- ٣ - لغايات هذا الفصل يخرج من تعريف كلمة مالك . مستأجر البناء .

### الفصل الثاني

#### فتح الغوراع وصيانتها

- المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع مكلفين بدفع قسم من نفقات تعميده وتزفيتة لأول مرة اذا كان متاخماً لاملاكهم بغض النظر عن عرض الشارع ، تحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة طول واجهة املاك كل منهم على ذلك الشارع .

- المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من النفقات على ان لا تزيد عن نصف مجموعها . تحصل هذه النسبة عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .
- المادة ٨ - يسرى حكم المادة السابقة عند اقامه الجسدران الواقية او ترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت ضرورية لانشائه .
- المادة ٩ - اذا لحق بشارع او بأي قسم منه ضرر طارئ بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له فالمجلس ان يبلغ مالك الارض او الشخص المسؤول عن القيام بالحفريات اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة ، واذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعياً .
- المادة ١٠ - يعتبر مخالفاً لاحكام هذا الفصل من النظام كل من : -
- أ - بنى او انشا او اقام حائطا او سياجاً او عموداً او اى عائق في أي شارع .
- ب - عطل او احاق أي مصرف او قناة ضمن منطقة البلدية .
- ج - وضع اية مادة في شارع على نحو يعطل حركة المرور او السير .
- د - حفر حفرة او اخدوداً في أي شارع .

- المادة ١١ - أ - لا يجوز لأي شخص ان يضع اشياء او اية مادة من مواد البناء في أي شارع او ان يحدث حفرة او أي اخدود فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمناً الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءاً للاخطار وتأميناً لسلامة المرور .
- ب - يجوز للمجلس ان يسمح خطياً باقامة انشاءات مؤقتة ابان الاعياد او الاحتفالات .

### الفصل الثالث

#### اللائحات

- المادة ١٢ - أ - لا يجوز لأي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستبقى تلك اللافتة او اللوحة الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .
- ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلباً الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .
- ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .
- د - تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

- المادة ١٣ - يستوفى رسم ترخيص اللافتة سنوياً وقدره ٢٥٠ فلساً وتعتبر كسور السنة سنة كاملة .

- المادة ١٤ - لا يجوز وضع أي لافتة بشكل يحجب النظر او يسبب احاقة او مضايقة للمارة .

- المادة ١٥ - الاسماء والعناوين الموضوعة على الابواب والفتريسات ودور السكن غير خاضعة للترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الموضوعة على المعاهد او المؤسسات او الجمعيات الدينية او الخيرية او تلك المنهية للدلالة عليها .

هكذا من الأشغال



## الفصل الرابع

## المخالفات العامة

المادة ١٦ - أ - يستوفي المجلس رسما شهريا مقطوعا مقداره ٢٠ فلسا عن كل كرسي اعد للاستعمال في اي دار للسكنى :

ب - اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاجاء حفلة او حفلات بصورة غير مستمرة فيستوفي المجلس

الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٠٠ فلسا ٥ فلسات

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٥٠ فلسا ١٠ فلسات

عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلسا ١٠ فلسات

ج - لا يجوز بيع اي تذكرة ما لم تكن محتومة بخاتم المجلس .

د - يجب ان تكون التذاكر مرققة ترقيما مطبوعا متسلسلا بحيث يتسنى مراقبة المباع منها وعددها . - أ - التذاكر الملغاة فلا تعتبر كذلك ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .

المادة ١٧ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص او معتمد البلدية او المراقب ان يدخل اي ملهى او حفل او دار للسياحة لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للملهى للمراقبة .

المادة ١٨ - للمجلس ان يعفي كلياً او جزئياً من الرسوم المفروضة وفق الفقرة ( ب ) من المادة ١٦ اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :

أ - مباراة رياضية او ثقافية .

ب - اي حفل او ملهى او عرض سنيائي او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصا لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ١٩ - أ - كل من باع بصفته مالكا او شريكاً او عرض للبيع او سمح بالبيع او سمح بان يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بان ثمن التذكرة غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقمها مخالفا للحقيقة او لم تكن التذكرة محتومة بخاتم البلدية . او

ب - اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر بالقيام بالمهمة الموكولة اليه . او

ج - جعل امر المراقبة متعللاً سواء بالتألف او تشويه او التمتع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انه ارتكب مخالفة لاحكام هذا النظام .

## الفصل الخامس

## منع المكاره والاضرار العامة

المادة ٢٠ - يحظر على اي شخص ان يقوم بنفسه او بحكم ولايته او يسمح لاحد من افراد عائلته بان :

أ - يطرح او يضع اية اقلاد او نقايات او مواد كبرية في اي شارع او ساحة .

ب - يلقى اي نقايات او مياه قلرة او اشياء اخرى على اي شارع او ساحة على وجه يسبب ضرراً او مضايقة للجمهور .

ج - يترك حيوانا في الشارع او يربطه فيه او يدعه هائماً على وجهه .

د - يوقف اي عجلة او دراجة او عربة في الشارع مدة اطول من المدة اللازمة لوسق او تنزيل الحمولة .

هـ - يضع او يترك اي مسود او اشياء اخرى في اي شارع او ان يسمح بوضعها او تركها او يرونها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس او ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة التي صرح له فيها .

و - يشغل او يتسبب في تشغيل اي غرامافون او راديو او مكبر صوت على وجه يخلق راحة الآخرين .

ز - يقف او يقعد او يضطجع في اي شارع على وجه يعيق حريه المرور .

ح - يضع في اي طريق او ساحة آلات (ماكنات) خربة او نقايات حديدية او خشبية او غير ذلك من المواد او ان يسمح بابقاء هذه المواد في اي شارع او ساحة :

ط - يستجدي او يساعد ولدا صغيرا على استجداء في شارع او مكان عام .

ي - يحدث او يستبقي اية مكاره من المكاره الصحية المبينة في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٢١ - ابقاء للنقايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرارا :

أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضاراً او يحتمل ان يكون ضاراً بالصحة .

ب - كل بركة او حفرة او مصرف او مجرى او مرحاض او مستراح او مبلولة او زريبة او عريشة او كوخ او صندوق قمامة او ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالة من القذاره بحيث يحتمل ان تشكل ضرراً بالصحة .

ج - كل حيوان او طير يرى مأمور الصحة انه يقتنى او يحتفظ به على وجه يحتمل ان يشكل ضرراً بالصحة .

د - كل كومه مهما كان نوعها مضره بالصحة او خطراً عليها .

هـ - كل مصرف او مجرى او قناة او مزارب او قسطل او انبوب يرى مأمور الصحة انه لايفي بالغاية التي وضع من اجلها او يسبب ضرراً بالبناء او بأي بناء متصل مجاور له .

و - كل كومه مهما كان نوعها موضوعة في اى بناء او ازاها اذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناء او تعوق مجرى مياه المطر او تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات او احداث الاضرار .

ز - كل انبوب براز او انبوب مياه قلدره او جورة مرحاض او مجرى مشقوق او مكسور او راسخ او مسدود او معطوب على اي وجه اخر او ينبعث منه روائح كريهة او ترشح منه محتوياته .

ح - كل مفصل معطوب في انبوب براز او مواسير او مراحيض او انبوب مياه قلدره او قناة او مجرى

ط - كل جورة مرحاض لم تبنى بشكل في او كل منفذ تفتيش تنفيذ منه المياه او غير مجهز بغطاء حديدي محكم لمنع دخول البعوض .

ي - كل مدخنة ليست عالية علواً كافياً او يتصاعد منها الدخان بشكل مزعج او ضاراً بالآخرين .

ك - تنظيف البسط او السجاجيد وما شاههما في الشوارع بين الساعة التاسعة ليلاً والسادسة صباحاً .

ل - التفوط والتبول في غير المكان المعبود لذلك .

م - رمي او طرح اية مواد على وجه فيه اذى للآخرين في الشارع او الممرات .

هكذا من الأشغال

المادة ٢٢ - كل فعل او حالة من الحالات الواردة في هذا الفصل تعتبر مخالفة لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٣ - مأمور الصحة من اجل التيسار بواجباته صلاحية الدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ٢٤ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالة المكروه خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكروه على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائياً .

المادة ٢٥ - يرتب على مالك اي بناء او محل تجاري ان يحتفظ بمسكنه او محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات مصنوعة من الصاج ذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ٢٦ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية :

عن كل محل تجاري	٦٠٠ فلس
عن كل وحدة سكن	٦٠٠ فلس
عن كل مطعم	٢٠٠٠ دينار
عن كل حرفة او صناعة	٥٠٠ فلس
عن كل حظيرة للحيوانات	٢٠٠٠ دينار
عن كل حظيرة خاصة بالدواجن	١٠٠٠ دينار

### الفصل السادس

#### المسلخ والذبايح

المادة ٢٧ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع حيواناً ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ٢٨ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

عن كل رأس من الضأن او الماعز يزيد عمره عن سنة	١٠٠ فلس
عن كل رأس لا يتجاوز عمره السنة من الضأن او الماعز	٥٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر لا يتجاوز سنة واحدة من العمر	٣٠٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر يتجاوز سنة واحدة من العمر	٧٠٠ فلس

المادة ٢٩ - لا يجوز نقل الذبايح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٣٠ - أ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم الطازجة التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ ٢٠ فلساً كرسوم معانية اذا لم تكن مشمولة باحكام المادة ٢٧ من هذا النظام .

ب - تدفع رسوم المعانية بموجب الفقرة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣١ - للمجلس او معتمده بيع اللحوم الطازجة التي ترد لمنطقة البلدية والتي لم تقدم للمعانية ويقتد ثمنها امانة الى ان يصدر قرار المحكمة بشأنها .

المادة ٣٢ - يستوفي المجلس او الملزم الرسم التالية عن نفخ الذبايح داخل / المسلخ بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية .

أ - عن كل رأس من الضأن والماعز عشرون فلساً

ب - عن كل رأس من البقر والجمال خمسون فلساً

المادة ٣٣ - لا يجوز لاي جزار او شخص آخر ان يتعاطى حرفة سلخ الذبايح او نحرها ما لم يكن مرخصاً بذلك .

المادة ٣٤ - يحظر نقل الذبايح او اي جزء منها قبل فحصها ومعابقتها من طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة او مفتش اللحوم وختامها بخاتم البلدية لاثبات صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٣٥ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق اذا تولى عمال البلدية التخلص من جيفته عن جفنة كل رأس من البقر او او الجمال او الخيل او الحمير او البغال ٥٠٠ فلس  
عن جيفته كسل رأس من الضأن او الماعز او الكلاب او القطط ٢٠٠ فلس

### الفصل السابع

#### البساتين والمظلات والباعة المتجولون

المادة ٣٦ - لا يجوز لاي شخص ان يضع بسطة او يشغل بقعة او شارع او مكاناً عاماً او يضع مقعداً في اي مكان عام او شارع او ساحة او رصيف ضمن منطقة البلدية الا وفق رخصة تصدر لهذه الغاية وضمن شروطها .

المادة ٣٧ - مع مراعاة شروط الرخصة المشار اليها اعلاه يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد او خمسون فلساً عن كل مقعد .

المادة ٣٨ - يحظر على شخص ان يضع مظلة المتجر او مكان العمل او الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس رسماً قدره ديناراً واحداً سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسوم المقرر ويستوفي نصف الرسم اذ صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٤٠ - لا يجوز لاي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية او الغتالة او حفر الاختام او التصوير او بيع السلع والبضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل رخصة تجيز له ذلك .

المادة ٤١ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية واحدة على ان تجدد سنوياً ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

هكذا من الأشغال



المادة ٤٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل :-

دينار	فلس	
	٥٠٠	١ - مسح الاحذية
	٦٠٠	٢ - حفر اختتام
١		٣ - المصور
	٢٥٠	٤ - عتال
	٤٠٠	٥ - عتال مع عربة
	٥٠٠	٦ - بائع متجول

### الفصل الثامن

#### فرقة المطافيء

المادة ٤٣ - يجوز لمأمور المطافيء في حالة شوب حريق او اذا كان لديه مايعمله على الاعتقاد بشوب حريق واحتمال بشوبه في اي مكان ان يدخل او يقتحم ذلك المكان في حالة الاحترق او اذا اعتقد انها كذلك ، او يدخل اي بناء او عتارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على اذن المالك وان يأمر باخلاء المكان ويقوم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لاطفاء الحريق او لسلامة الاشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة شوب الحريق ان يستعمل اي مورد او اية مادة اخرى من اجل اخلاعه .

المادة ٤٤ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية او اي مسأوم آخر يتولى زمام الامر واجب المساهمة في اطفاء والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها واصدار الامر باغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط اوفر من المياه .

المادة ٤٥ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر او اعطي اخبار كاذبة بشوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته او تخلى عن مراعاة الاوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

### الفصل التاسع

#### الاسواق العامة

المادة ٤٦ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او الفرق ضمن منطقة البلدية اية فواكه او خضار او حطب او فحم او كلس او ملح او مواشي او حيوانات الا في الاماكن المخصصة لذلك من قبل المجلس .

المادة ٤٧ - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسمًا عن الخضار والفواكه والباطاطا والزيتون والبصل التي ترد الى منطقة البلدية بواقع ( ٤ ٪ ) من قيمة البيع .

المادة ٤٨ - يستوفي المجلس عما يرد الى منطقة البلدية اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسم قبان .

فلس	
٢٠٠	أ - عن كل طن واحد من الحبوب او الدقيق
٣٠	ب - عن كل شوال من الفحم او الكلس او الملح
١٠٠٠	ج - عن كل سيارة شحن من الحطب
٥٠٠	د - عن كل سيارة صغيرة ( بك اب )

المادة ٤٩ - أ - يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسمًا بواقع ١ ٪ من ثمن المواشي او الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - لدى مبادلة حيوان باخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب .

المادة ٥٠ - كل من باع اية سلعة او ماله من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان فريقا في بيعها خلافا لاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

### الفصل العاشر

#### تجميل المدينة

المادة ٥١ - يجوز للمجلس ان يكلف مالك اى ساحة او عرصه واقعتين على شارع لبناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصه واذا لم يتم بذلك يجوز للمجلس انشاءه على نفقة المالك وتحصل النفقات منه وكانها اموال اميريه .

المادة ٥٢ - يحظر على اى شخص ان يتلف او يقطع الازهار او اى نبات او شجر من اشجار الزينة او يلحق بها ضررا باي وجه من الوجوه .

### الفصل الحادي عشر

#### الحجاري والحفر الامتصاصية

المادة ٥٣ - مع مراعاة احكام الفقرتين أ و ب من المادة ١٦ من هذا النظام لايجوز لاي شخص ان يباشر حفر بحورة امتصاصية في اى شارع عام او ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٥٤ - لايجوز اعطاء مثل هذا التصريح الا بعد ان يقدم الطالب غطاء تفصيليا يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول ابعادها / وجميع الانشاءات المكتملة لها والمواد التي تبني منها .

المادة ٥٥ - يحق للمجلس رفض اعطاء التصريح اذا رأى ان المكان المنوى اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار او يتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٥٦ - يعمل لكل بحورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي متين .

كل من أتلف

المادة ٥٧ - يجب ان يكون المصرف او الخرى المؤدى الى المنهل منشأ بشكل فني يوافق عليه من المهندسين .

المادة ٥٨ - يستوفي المجلس دينارا واحدا عن كل متر مكعب من حجم فراغ الانشاءات التي تقام لغاية هذا الفصل من النظام دون اجحاف بحق استيفاء اي مبلغ اخر من اجل اعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٥٩ - تسرى احكام هذا الفصل على الحفر او الجور المهمة اذا اعيد استعمالها كمجور امتصاصية .

### الفصل الثاني عشر

#### رخص البناء

المادة ٦٠ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة ، شريطة الحصول على تصريح خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصلحة العامة خلاف ذلك .

المادة ٦١ - للمجلس ان يحدد مدة بقاء البناء قائما وفق المادة السابقة في المنطقة المخصصة للسكان الشعبي .

المادة ٦٢ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري لذلك الشارع .

المادة ٦٣ - ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية والتجارية .

المادة ٦٤ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية : -

أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات والاسوار وغيرها .

ب - عمل اية اضافات او تغييرات في البناء .

ج - هدم البناء .

د - اعمال الحفر والطم .

المادة ٦٥ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء او دعمه ان كان ايلا للسقوط او احدثات اية اضافات خارجية او تغييرات جوهرية في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص الى المجلس ويذكر فيه اسم المهندس المجاز الذي وضع التصاميم وعلى المهندس او المجاز ان يقدم للمجلس ما يلي : -

١ - مخططا للموقع بمقياس لا يقل عن ( ١/١٠٠ ) يبين فيه موقع البناء / المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض استقامة الشوارع المتاخمة لقطعة الارض وخطوط الارتفاعات ورقم او ارقام القطع المجاورة لها مع بيان الجهات الاربع .

٢ - مخططا للمساحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بما في ذلك طابق التسوية والقبو ان وجد بمقياس لا يقل عن ( ١/١٠٠ ) على ان يبين ايضا نوع الاستعمال واماكن الدخول والخروج وتفاصيل الاساسات والجدران وارتفاع الطوابق وعدد الشقق والاعمال الخرسانية والادراج واسوار التسوية الترابية وجميع ما يلزم من التفاصيل .

٣ - مخططات تبين خطوط المجاري والحفر واقسامها واقسيستها وانحداراتها وطرق تهويتها .

٤ - اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

المادة ٦٦ - على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهرية في اي بناء قائم ان يقدم طلبا خطيا الى المجلس على النموذج المعد لذلك مع جميع البيانات المطلوبة بموجب المادة السابقة مع بيان اسم المهندس او المجاز في الهندسة او المشرف على تنفيذ هذه الاعمال وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس . وتعني عبارة ( تغييرات جوهرية )

أ - اية اضافة او تغيير في البناء

ب - اية تغييرات في البناء تتضمن تقسيم اية غرفة او دكان بصورة تحول معها الى غرفتين او دكانين او تبديل ممر او فسحة او كراج او دكان لاستعمال آخر .

ج - اتمام اي بناء او جزء منه .

المادة ٦٧ - على كل من ينوي القيام باعمال البتساء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ٦٨ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ وبعد تدقيقها وتصديقها من المهندس تعاد نسخة منها الى طالب الترخيص .

المادة ٦٩ - أ - يترتب على المجلس ان يصدر قرارا خطيا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار الى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

ب - اذا اقتضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قرارا بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا .

ج - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

د - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٧٠ - يجوز لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن اللوائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ الطلب يعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعيا .

المادة ٧١ - اذا اقتنع المجلس في اي وقت بعد اعطاء الترخيص ان الترخيص المذكور قد اعطي نتيجة لاي بيانات او مخططات غير صحيحة فيجوز له الغاء الترخيص وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك انها تمت بدون ترخيص ويجوز للطالب ان يلتزم من المجلس اعادة النظر في قرار الالغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعيا .

المادة ٧٢ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء مغايرة لشروط الترخيص ان يطلب من الشخص المذكور باسما خطي .

أ - التوقف عن البناء حالا

ب - ان يحضر بالبلديات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المعين في الاشعار للادلاء باي سبب يراه كافيا لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

هكذا من الأصول



المادة ٧٣ - ١ - يترتب على طالب الترخيص دفع الرسوم المقررة في الذيل رقم ( ١ ) الملحق بهذا النظام عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء .

٢ - يجوز للمجلس ان يعفي العقارات التي تستعمل لغايات دينية او خيرية من الرسوم الانشائية المقررة .

المادة ٧٤ - على كل من يقوم باعمال بناء ان يستعمل المواد الجيدة وان تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرر المجلس استعمالها لضمان متانة البناء وسلامة السكان .

المادة ٧٥ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :-

١ - في اي وقت وقبل الموافقة على طلب الترخيص .

٢ - في اي وقت خلال القيام باعمال البناء .

٣ - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء .

٤ - اذا لم يقدم الاشعار باتمام البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف في اي وقت بعد اتمام البناء او باجراء اية اضافة او تغيير عليه او تغيير في استعماله .

المادة ٧٦ - تكون علاقة المجلس او المهندس عند اجراء الكشف على البناء مرتبطه مع المشرف المعين للاشراف على ذلك البناء ويكون المشرف مسؤولا عن كل تغيير في مخطط البناء .

المادة ٧٧ - يحق للمجلس اذا وجد ان اعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها او تخالف احكام هذا النظام ان يكلف خطيا الشخص الذي يقوم بالاعمال المذكورة باجراء التغييرات المطلوبة وذلك لجعل الاعمال متفقة مع المخططات او ضرورة الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

المادة ٧٨ - اذا تمتع المشرف او صاحب البناء عن التبليغ او عن القيام بما طلب منه فيحق للمجلس ان يأمر بوقف العمل .

المادة ٧٩ - ١ - اذا اتنع المجلس بوجود مخالفة لاحكام هذا الفصل اثناء قيام احد الاشخاص باعمال البناء فيجوز له ان يطلب من الشخص المذكور باشعار خطي القيام بعمليات الحفر او الكسر او الهدم التي يراها ضرورية للكشف على البناء .

٢ - اذا لم تكشف مخالفة لاحكام هذا الفصل توجب على المجلس ان يدفع الى الشخص المتضرر تعويضا عن الخسارة التي لحقت به .

المادة ٨٠ - ١ - على كل شخص اتم اعمال البناء ان يقدم الى المجلس خلال شهر اشعارا خطيا بذلك .

٢ - على المجلس بعد استلام الاشعار ان ينبذ عنه المهندس او المراقب ليكشف على البناء وبعد ذلك يقرر بأنه صالح للاشغال المخصص له او يصدر الامر الذي يراه لازما مع بيان الاسباب .

٣ - لا يجوز لأي شخص ان يشغل او ان يسمح باشغال اي ارض او بناء او قسم من البناء او ان يستعمل أو أن يسمح باستعمال اي ارض او بناء او قسم من بناء ما لم يحصل على اذن خطي باشغاله او استعماله .

المادة ٨١ - كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كمخازن يجب ان تجهز بانارة ومهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او اكثر بالجدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة ارض الغرفة تسمح بمرور الهواء يجب الا تقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع واحد .

المادة ٨٢ - يجب الا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام على متر واحد والا يتجاوز عرضه واجهة البناء .

المادة ٨٣ - يمنع البروز او الشرفات على اي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة امتار .

المادة ٨٤ - يمنع بروز البناء على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها على عشرة امتار .

المادة ٨٥ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

### الذيل رقم ( ١ )

جدول بالرسوم التي تستوفي بمقتضى المادة ٧٣ من هذا النظام

- ١ - عن كل متر مربع واحد من البناء السكني ٦٠ فلسا
- ٢ - عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري ١٠٠ فلسا
- ٣ - عن كل متر مربع واحد من البلكونات ( الشرفات دينار واحد )
- ٤ - عن كل متر مربع واحد من البروز ديناران
- ٥ - ٥٪ عن رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة
- ٦ - رسم تسجيل الرخصة ٢٥٠ فلسا
- ٧ - رسم كشف وتخطيط دينار واحد
- ٨ - ٣٠٪ من رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها
- ٩ - ٥٠٪ من رسم الرخصة يدفع سلفا كتمانين
- ١٠ - عن احداث تغييرات في اي بناء قائم دينار واحد

### الفصل الثالث عشر

#### المياه

المادة ٨٦ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- الطالب - كل من تقدم بطلب للاشتراك بالمياه .
- المشارك - كل من يوافق الرئيس على طلبه بالاشتراك في الماء بعد دفع الرسوم المقرره .
- منطقة التوزيع - المناطق التي يقرر توزيع المياه فيها من مشروع مياه البلدية .
- الانبوب الرئيسي - الانبوب الذي اعده المجلس لتوزيع المياه بصورة عامة وليس للمستهلكين كافراد ويشمل اي جهاز مستعمل مع ذلك الانبوب .

هكذا من الأشغال



انبوب التوزيع — ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المرودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعداد — المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

انبوب التوزيع — الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون عادة ملكا للمشارك.

اجهزة المياه — الانابيب والخففيات والمحابس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة المائية الاخرى التي لها علامة بتزويد المياه .

الغايات المنزلية — متطلبات المشترك الصحية والمنزلية من الماء .

المادة ٨٧ — تقدم جميع الطلبات المتعلقة بقطع او وصل المياه او ازالة العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب الملك او من وكيله .

المادة ٨٨ — على طالب الاشتراك بالماء للاستهلاك من منطقة التوزيع ان يتقدم بطلبه الرئيس على النموذج المقرر بعد دفع خمسون فلساً غمناً له .

المادة ٨٩ — بعد اجراء المعاملة اللازمة على الطلب والموافقة عليه من التاحيتين الفنية والصحية يستوفى من الطالب ديناراً كرسماً تأسيس .

المادة ٩٠ — تستوفي البلدية من الطالب الذي تم الموافقة على طلبه مبلغ دينار اردني واحد كتمان وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد اليه الباقي ، واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد المبلغ المطلوب ، يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٩١ — تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يمينه موظف البلدية المختص .

المادة ٩٢ — يحفظ العداد ضمن صندوق حديدي مقفل يختم بخاتم البلدية ويحظر على المشترك احدث اي تغيير او تبديل في اوضاعه او فك الصندوق الحديدي او اية اجتماع تكون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال اي مفتاح يطابق المفاتيح التي تستخدمها البلدية لفتح العدادات .

المادة ٩٣ — تقوم البلدية بتزويد المشترك بالمياه بواسطة عداد يقدمه المشترك بعد موافقة البلدية على نوعه وصلاحيته ويتم تركيبه باشراف البلدية . على ان يوضع العداد داخل صندوق في المكان الذي تعينه البلدية ويختم بخاتم البلدية ويمنع المشترك من احدث اي تغيير او تبديل في اوضاعه او فك الصندوق او اية اجتماع تكون البلدية قد وضعتها . وكل تصليح او اي عمل من تمديد وغيره يكون على حساب المشترك وذلك من خط التوزيع الذي مدته البلدية في التمديدات الداخلية لدى المشترك .

المادة ٩٤ — يقوم موظف البلدية المختص بمعاينة العدادات للمشاركين والتأكد من اجتماعها مرة كل ستة اشهر او حسب مقتضيات الحال .

المادة ٩٥ — لرئيس البلدية حق تقدير الماء عن المدة التي يظهر ان عطلاً قد طرأ فيها على العداد وسبب عن تسجيل كمية المياه المستهلكة او ادى الى تسجيل كمية أكثر مما ينتظر ان يستهلكه المشترك خلال تلك المدة ويبنى التقدير الاخير على ثلاث امور —

١ — الرجوع الى دوراته السابقة خلال سنة مأخوذة بعين الاعتبار اختلاف الفصول .

٢ — اذا قام ببناء بيت او لديه مواشي او حديقة مزروعة حيث تؤخذ الحالة هذه بعين الاعتبار .

٣ — مقدار المقطوعة فقط وهذا في حالة قناعة البلدية بأن المشترك لا يستهلك الماء الا للشرب ولا تزيد عائلته على اربعة افراد .

المادة ٩٦ — اذا رغب المشترك بقطع المياه نهائياً عليه ان يقدم طلباً للبلدية بذلك لتجرى محاسبته ويعاد له التأمين اذا لم يكن مطالباً بشي واذا لم يتم بتقديم هذا الطلب فانه يبقى مسؤولاً امام البلدية عن تنفيذ شروط عقد الاشتراك .

المادة ٩٧ — اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه الى شخص اخر فعليه ان يشعر البلدية بذلك خطياً وعلى المشترك الجديد تقديم طلب جديد يكون اخاضها لموافقة رئيس البلدية ويدفع خمسية فلس مقابل تغيير الاشتراك ويكون مسؤولاً عن دفع اثمان المياه من التاريخ الذي تم فيه معاملة نقل اشتراك باسمه ولا يجوز نقل اشتراك من بيت لآخر بأى شكل من الاشكال .

المادة ٩٨ — تقوم البلدية بتمديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية .

أ — تستوفي من المشترك النفقات الحقيقية مضافاً اليها ٢٥٪ مقابل اجور التمديد .

ب — تحصل الاثمان والاجور على ستة اقساط شهرية متتالية متساوية يدفع القسط الاول منها عند الموافقة على الطلب .

ج — اذا كانت انبوبة التوزيع تخدّم أكثر من مشترك واحد فسان البلدية تستوفي من المشتركين النفقات بالتساوي او بنسبة طول انبوبة التوزيع التي تجاوز ملك كل منهم .

د — تبقى هذه الانابيب ملكاً للبلدية وتعمد بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .

هـ — للبلدية الحق في تمديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق للمشارك او المشتركين الاصليين الاعتراض على مد هذه الفروع ، الا اذا ادى ذلك الى منع وصول الماء اليهم .

و — للبلدية الحق ان تستوفي من المشتركين الذين تخدّمهم انابيب توزيع متفرقة عن انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تمديد التوزيع الرئيسي .

المادة ٩٩ — يقوم المشترك بتمديد انابيب التزويد الخاصة به على نفقته ويجب ان تكون هذه التمديدات مستوفية للشروط الفنية والصحية وتكون انابيب التزويد ملكاً للمشارك وعليه صيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقته الخاصة .

المادة ١٠٠ — يجوز لاي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اى عتسار لفحص اى انبوب او اى جهاز من اجهزة المياه او اصلاحه او ازالته وذلك في اى وقت ما بين الساعة الثامنة صباحاً والسادسة مساءً وبعد ذلك الوقت يحق له دخول اى منزل لاجراء الفحص بامر خطي من الرئيس او من يفوضه وذلك بمسء اعطاء اشعار مقبول في كلا الحالتين للسالكين .

هكذا من الأشغال

المادة ١٠١- لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا : -

- أ - استعمل المياه لغير الاسباب المذكورة في هذا النظام .
- ب - لم يدفع اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اشعار بذلك .
- ج - قصر في دفع النفقات المتحققة مقابل اصال الماء المقاره .
- د - عيث بتمديدات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .
- هـ - عارض موظف البلدية المسؤول في فحص او تفتيش او قراءة العداد .
- و - لم يسمح للغير بمد انايب تزويد من انايب التزويد الخاصة به .
- ز - خالف الشؤون الصحية .
- ح - تأخر في تطبيق اى بند من بنود اتفاقه الاشتراك .
- ط - استعمل بعض الانابيب او القطع التي من شأنها ان تعيد المياه الى الانابيب الرئيسية .
- ي - تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة من قبله في عقار اخر غير العقار الذى يشغله .

المادة ١٠٢- تقوم البلدية باعادة اصال الماء للمشارك اذا ازال المشارك الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ خمسين فلس وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد الخاص به فيعاد اصال الماء للمشارك بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصودا او بسبب سوء استعماله .

المادة ١٠٣- لا يوافق المجلس على طلب المؤجر بقطع الماء عن اى منزل مأهول لغير الاسباب المذكورة في المادة ١٠١ من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر على اخلاء المأجور .

المادة ١٠٤- يحظر على اى شخص .

- أ - ان يستحم او ينظف امتعته في اى قسم من انشاءات مشروع مياه البلدية .
- ب - ان يطرح او يتسبب او يسمح بطرح او دخول اى حيوان او اى مواد او اى اشياء اخرى الى اى انشاء من انشاءات المشروع الى داخل حرمه .
- ج - ان يفتح او يعلق بلا داع اى قفل او حنفية او محبس او منبهول او ما شابهها من اجهزة مشروع المياه .
- د - ان يقوم باى عمل من شأنه ان يسبب تلوث المياه او اعاقه جريها .
- هـ - ان يعمث بمخطوط المياه باى طريقة كانت او ان يقوم بتحويل المياه من اى مكان الى اخر بدون موافقة البلدية .

المادة ١٠٥- البلدية غير مسؤولة عن تأمين اى ضغط معين او كمية معينة من المياه للمستهلكين ، كذلك فان البلدية غير مسؤولة عن اى اضرار تنتج عن اى تعطيل في المشروع او عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ١٠٦- على المشترك الذي ينتقل من محله ويرغب بقطع اشتراكه ان يعلم البلدية خطيا .

المادة ١٠٧- البلدية مسؤولة عن قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

المادة ١٠٨- يجوز للبلدية تخصيص عمل لبيع الماء لغير المشتركين بواسطة انبوب خاص وبالسعر الذي يقرره المجلس .

المادة ١٠٩- أ - تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين ضمن منطقة البلدية حسب التعرفة التالية :

من متر مكعب واحد الى عشرة امتار مكعبة = ١٢٠ فلسا للمتر الواحد المكعب  
من عشرة امتار مكعبة فما فوق = ١١٠ فلسا للمتر المكعب الواحد .

ب - تدفع اماكن العبادة ٥٠٪ من اثمان المياه اما المدارس والعيادات فتعفى بواقع ١٥٪ من اثمان المياه بعد المقطوعية .

ج - تستوفي البلدية خمسين فلسا شهريا مقابل قراءة العداد .

د - تكون مدة الدورة الواحدة شهرا ويكون الحد الادنى لاستهلاك المشترك ٢٥٠ فلسا في الدورة .

## الفصل الرابع عشر

### الكهرباء

المادة ١١٠- يكون للالفاظ والعبارات التالية في هذا الفصل المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.  
المشروع - اشغال توليد الكهرباء وتوزيعها وتشمل الاجهزة والموجودات الخاصة بهذه الاشغال من منقول وغير منقول .

الوصله - الخطوط والاعمدة والاروايا والفتاحين والاجهزة الاخرى المتعلقة بالشبكة الكهربائية والتي هي ملكا للبلدية .

العداد - الجهاز الذي يركب لقياس وضبط التيار الكهربائي .

المشارك - اى شخص مسجل لدى بلدية المزار كمشترك لاختل التيار الكهربائي من مشروع كهرباء البلدية .

التأمين - المبلغ الذي يقرره المجلس البلدي ويدفعه المشترك مقدما لضمان دفع بدل استهلاك الكهرباء .

المادة ١١١- يتولى المجلس البلدي امر القيام بالمشروع وادارته .

المادة ١١٢- يترتب على كل شخص يرغب في توريد التيار الكهربائي اليه ان يقوم بتقديم طلب بذلك الى المجلس البلدي وعلى النموذج المخصص لذلك ويقوم المجلس برفض توريد التيار اليه الى ان يتم تنفيذ الشروط ولا يجوز توصيل التيار قبل دفع التأمين بأي حال كان .

المادة ١١٣- يترتب على المشترك ان يعقد مع المجلس عقدا يشتمل على الشروط التي يفرضها المجلس لتوريد الكهرباء وفقا لما ورد في المادة السابقة وان يدفع جميع الرسوم والمصاريف المتعلقة بذلك العقد .

هكذا من الأصول



المادة ١١٤- عند موافقة المجلس على قبول مشترك جديد فإنه يترتب على هذا المشترك اقامة التجهيزات وتجهيز العداد وباقي الادوات اللازمة على نفقته الخاصة وتركيبها باشراف موظف البلدية والمشارك مسؤول عن حفظها بحالة جيدة وصالحة وكذلك مسؤول عن صيانتها .

المادة ١١٥- يقوم المجلس باعطاء الامر بوصول اجهزة الكهرباء الخصوصية للمشارك بوسيلة البلدية ويدفع المشترك رسم الوصل وجميع التكاليف والتنفقات الناشئة عن ذلك ولا يجوز لاي شخص ان يوصل او يفصل الاجهزة او ان يعبث بها على اي وجه من الوجوه مهما كان السبب .

المادة ١١٦- يترتب على المشترك حالياً تسجيل اسمه لدى المجلس وان يدفع التأمين المقرر الى صندوق البلدية ويحق للمجلس ان يستوفي من التأمين اي بدل استهلاك او رسوم او عوائد او تكاليف تستحق على المشترك بمقتضى هذا النظام ويعتبر المشترك مسؤولاً عن اثمان الكهرباء والمقطوعات ما لم يقدم طلباً خطياً بقطع التيار عنه في حالة توقفه عن استهلاك التيار لاي سبب .

المادة ١١٧- يعين المجلس البلدي بقرار منه رسم اثمان الكهرباء ومبلغ التأمين ورسم الوصل وغير ذلك من الرسوم والمصاريف التي يتفرضها المشروع ويحق للمجلس تغيير هذه الرسوم والتأمينات من وقت لآخر وتعديلها .

المادة ١١٨- أ - تعين كمية الكهرباء التي يستهلكها المشترك بواسطة العداد الذي يركب على حساب المشترك وبحساب الكيلوواط .

ب - اذا اقتنع المجلس بأن في عداد الكهرباء خلافاً بأنه لم يسجل الكمية الصحيحة للكهرباء المستهلكة او انه مكسور او معطوب تقدر رسوم الكهرباء وفقاً لما يراه المجلس ويكون قراره بذلك مبرماً .  
ج - لا يجوز لاي مشترك ان يشترك احداً في التيار من نفس العداد الا بموافقة المجلس البلدي .

المادة ١١٩- يترتب على كل مشترك ان يدفع ثمن ما استهلكه من الكهرباء خلال اسبوع من اعطائه مقطوعة الكهرباء عن كل شهر .

المادة ١٢٠- للبلدية الحق بقطع التيار الكهربائي عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية : -

- اذا تأخر عن دفع رسم الكهرباء المستحق عليه خلال اسبوع من استلامه المقطوعة .
- ب - اذا مانع الموظف في تأديه واجبه في قراءة او مراقبة العداد
- ج - اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اي مادة من مواد عقد الاشتراك بالكهرباء المعقود معه .
- د - اذا تأكد الموظف من وقوع اي تغييرات او عبث او تلاعب في عداد الكهرباء .

المادة ١٢١- يجوز لاي موظف مفوض من قبل البلدية حسب الاصول ان يدخل الى اي عقار لفحص اجهزة الكهرباء او لقطع التيار الكهربائي او اعادته في اي وقت بين الساعة الثامنة صباحاً والسادسة مساءً اما في الحالات التي يشتبه بها ان احد المشتركين يستعمل التيار بصورة غير مشروعة من غير العداد فالموظف للدخول في اي وقت لفحص العداد او المراقبة .

المادة ١٢٢- البلدية غير مسؤولة عن اي تلف او خسارة تنشأ عن خلل التيار الكهربائي بسبب وقوع حادث في الخطوط الرئيسية او في اللات وتحفظ لنفسها بحق قطع التيار الكهربائي طوال المسدة اللازمة لتصليح الخطوط والاجهزة دون ان يؤثر ذلك في المبالغ المستحقة لها او التي تستحق بموجب هذا النظام .

المادة ١٢٣- يحق للمجلس البلدي مقاضاة اي شخص يحدث اي تلف او عطل او ضرر للمشروع او اي جزء منه .

المادة ١٢٤- تعفى الاماكن الدينية والمدارس والمؤسسات الخيرية بنسبة ٥٠٪ من اثمان الكهرباء .

المادة ١٢٥- أ - يتقاضى المجلس البلدي ٥٠ فلساً ثمن كل كيلو واط يستهلكه المشترك من الكهرباء .  
ب - يتقاضى المجلس البلدي ٥٠ فلساً اجرة قراءة العداد .

المادة ١٢٦- يعتبر الحد الادنى للاستهلاك عن اي دورة هو خمسمائة فلس ولا يجوز ان يكون هناك مقطوعة اقل من ذلك ولو قل الاستهلاك عنها .

المادة ١٢٧- كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب لدى ادانته بغرامة لا تزيد على عشرة دنائير عن كل مخالفة يرتكبها .

١٩٦٨/٨/١٩

محمد بن طلال

وزير	وزير	نائب	رئيس الوزراء
العدل	المالية	رئيس الوزراء	وزير الداخلية والدفاع
سمعان داود	هاشم الجبوري	احمد طوقان	بهجت الطهوني

وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير	وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الانتشاء والتعمير	التربية والتعليم	وزير المواصلاات
	بشير الصباغ	عاكف الفايز

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير	وزير
وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية	التقنية	الصحة
صالح بركان	ل	صبيحي امين عمرو

وزير	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الثقافة والاعلام
الخارجية	وزير دولة لشؤون الرئاسة	والسياحة والآثار
	حاتم الرعبي	

وزير	وزير الاشغال العامة ووزير	وزير الاوقاف والشؤون
الزراعة	دولة للشؤون الرئاسة	والمقدسات الاسلاميه
سامي ايوب	احمد فوزي	عبد الحميد السائح

كل من التوصل

## نحن محمد بن طاهر نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٨

## نظام بلدية الجبيلية

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بلدية الجبيلية لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للاتناظ والمبارات التالية المعاني المخصصة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المجلس	مجلس بلدية الجبيلية او لجنة بلدية الجبيلية .
المنطقة البلدية	المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية الجبيلية .
بناء او بناء	كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .
الشارع	اي طريق كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .
المالك	اي مالك كما عرف في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ .
انشاء الشارع	تخطيط الشارع وفتح وبنائه جدرانه وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار او المستوى وانشاء او تغيير او هدم الجدران الواقية وجدران الحدود والقياس بآية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاءه او صيانتة .

المقار	الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت ام غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبني .
اللائحة	الروحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر او لاية مقاصد شخصية او تجارية او ترهيبية .

عمل عام	كل عمل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضاً كأماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمنزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .
---------	---

المكرهة العامة : كما عرفت في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .  
المراقب : كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .

مأمور الصحة : اي طبيب او مفتش مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس او اي موظف اخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .

الديوحية : جثة الحيوان وتشمل اي جزء منه .

بائع متجول : كل شخص يبيع او يعرض للبيع اية بضاعة او سلع او مواد تجارية او يتعاطى حرفة يدوية او يعرض مصنوعاته اليدوية في اي شارع او مكان او محل عام دون ان يكون له محل ثابت .

معتد البلدية : اي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام باي عمل تنفيذاً لاحكام هذا النظام .

المستزم : كل شخص يتعهد بجاية رسوم البلدية لقاء مال .

### الفصل الاول

#### الابنية المتداخلة

المادة ٣ - للمجلس ان يقوم بالترميم والتغيير والحلم في اي بناء متعا لانتهائه

المادة ٤ - للمجلس ان يمنع اشغال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلاً للسكن

المادة ٥ - أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية ان اي بناء او شارع او عقار يشكل خطراً او ضرراً او يحتمل ان يشكل خطراً او ضرراً على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فعل المجلس ان يوجه اخطاراً خطياً للمالك ينلره فيه بلزوم هدمه كلياً او جزئياً او اصلاحه او ترميمه او تسييجه او دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .

ب - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار او لم يعثر عليه او تعذر تبليغه يقوم المجلس بهدم البناء او اصلاحه او اجراء ما يراه مناسباً على ان - تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي تجبي بها اموال البلدية مع زيادة ٢٠ ٪ مقابل الاشراف ويكون قرار المجلس بمقدار النفقات قطعي .

ج - لغايات هذا الفصل يخرج من تعريف كلمة مالك . مستأجر البناء .

### الفصل الثاني

#### فتح الشوارع وصيانتها

المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشارع مكلفين بدفع قسم من نفقات تعبيده وتزفيتة لأول مرة اذا كان متاخماً لاملاكهم بغض النظر عن عرض الشارع ، تحصل هدمه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة طول واجهة املاك كل منهم على ذلك الشارع ؛

هكذا من الأشغال



المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من النفقات على ان لا تزيد عن نصف مجموعها تحصل هذه النسبة عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٨ - يسرى حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية وترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي تجرى في الملك المتاخم للشارع اذا كانت ضرورية لانشائه .

المادة ٩ - اذا لحق بشارع اوبى قسم منه ضرر طارئ بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة له فالمجلس ان يبلغ مالك الارض او الشخص المسؤول عن القيام بالحفريات اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة ، واذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعياً .

المادة ١٠ - يعتبر مخالفاً لاحكام هذا الفصل من النظام كل من :

- أ - بنى او انشأ او اقام حائطا او سياجاً او عموداً او اى / عائق في اى شارع .
- ب - عطل او اعاق اى مصرف او قناة ضمن منطقة البلدية .
- ج - وضع اية مادة في شارع على نحو يعطل حركة المرور او السير .
- د - حفر حفرة او اخدوداً في اى شارع .

المادة ١١ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اشياء او اية مادة من مواد البناء في اى شارع او ان يحدث حفرة او اى اخدوداً فيه الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمناً الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءاً للاخطار وتأميناً لسلامة المرور .

ب - يجوز للمجلس ان يسمح خطياً باقامة انشاءات مؤقتة اiban الاعياد او الاحتفالات .

### الفصل الثالث

#### اللائحات

المادة ١٢ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستبقي تلك اللافتة او اللوحة .

- ب - على طالب الترخيص ان يقدم طلباً الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد وضع اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .
- ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .
- د - تمجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ١٣ - يستوفى رسم ترخيص اللافتة سنوياً وقدرة ٢٥٠ فلساً وتعتبر كسور السنة مئة كاملة .

المادة ١٤ - لا يجوز وضع اى لافتة بشكل يحجب النظر او يسبب اعاقة او مضايقة لليرة .

المادة ١٥ - الاسماء والعناوين الموضوعية على الابواب والفتريجات ودور السكن غير خاضعة للترخيص او الرسم وكذلك اللافتات الموضوعية على المساهدا والمؤسسات والجمعيات الدينية او الخيرية او تلك المثبتة للتلاوة عليها .

### الفصل الرابع

#### اهلالت العامة

المادة ١٦ - أ - يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقطوعاً مقداره ٢٠ فلساً عن كل كرسي اعد للاستعمال في اى دار للسكنى ب - اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحياء حفلة او حفلات بصورة غير مستمرة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :-

- عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٠٠ فلساً ٥ فلسات
- عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ١٥٠ فلساً ١٠ فلسات
- عن كل تذكرة لا يزيد ثمنها على ٢٠٠ فلساً ١٠ فلسات

ج - لا يجوز بيع اى تذكرة ما لم تكن مضمونة بخاتم المجلس .

د - يجب ان تكون التذاكر مرققة ترقيماً مطبوعاً متسلسلاً بحيث يتسنى مراعاة المباع منها وعددها امسا التذاكر المملغة فلا تعتبر كذلك ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .

المادة ١٧ - أ - يجوز لموظف البلدية المختص او معتمد البلدية او المراقب ان يدخل اى ملهى او حفل او دار للسينما لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للملهى للمراقبة .

المادة ١٨ - للمجلس ان يعفي كلياً او جزئياً من الرسوم المفروضة وفق الفقرة (ب) من المادة ١٦ اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :-

أ - مباراة رياضية او ثقافية

ب - اى حفل او لمو او عرض سينمائي او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصاً لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ١٩ - أ - كل من باع بصفته مالكاً او شريكاً او عرض للبيع او سمح بالبيع او سمح بان يعرض للبيع تذكرة خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن ثمن التذكرة غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقبها مخالفاً للحقيقة او لم تكن التذكرة مضمونة بخاتم البلدية .

ب - اعاق اى موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر بالقيام بالمهمة الموكولة اليه . او

ج - جعل أمر المراقبة متعلداً سواء باتلاف او تشويه او التمتع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انه ارتكب مخالفة لاحكام هذا النظام .

### الفصل الخامس

#### منع المكاره والاضرار العامة

المادة ٢٠ - يحظر على اى شخص ان يقوم بنفسه او بحكم ولايته او يسمح لاحد من افراد عائلته بان :

- أ - يطرح او يضع اية اقلار او نفايات او مواد كريمة في اى شارع او ساحة .
- ب - يلقي اى نفايات او مياه قلرة او اشياء اخرى على اى شارع او ساحة على وجه يسبب ضرراً او مضايقة للجمهور .

هكذا من الأشغال

ج - يترك حيواناً في الشارع او يربطه فيه او يدعه هاتماً على وجهه .

د - يوقف اي عجله او دراجة او عربة في الشارع مدة اطول من المدة اللازمة لوسق او تنزيل الحمولة

هـ - يضع او يترك اي مواد او اشياء اخرى في اي شارع او ان يسمح بوضعها او تركها او يرونها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطسي من المجلس او ان يسمح باستمرار هذه المكرهه زادة عن المدة التي صرح له فيها .

و - يشغل او يتسبب في تشغل اي غرامافون او راديو او مكبر صوت على وجه يقلق راحة الآخرين .

ز - يقف او يقعد او يضطجع في اي شارع على وجه يعيق حرية المرور .

ح - يضع في اي طريق او ساحة الات ( ماكنات ) خربة او نفايات حديدية او خشبية او غير ذلك من المواد .

او ان يسمح بابقاء هذه المواد في اي شارع او ساحة .

ط - يستجدي او يساعد ولدا صغيرا على استجدله في شارع او مكان عام .

ي - يحدث او يستقي اية مكرهه من المكاره الصحية المبينة في قانون الصحة العام لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٢١ - ايفاء للغايات المتصودة من هذا الفصل من النظام تعتبر الامور التالية اضرارا :

أ - كل عتار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا او يخطر ان يكون ضارا بالصحة .

ب - كل بركة او حفرة او مصرف او مجرى او مرحاض او مستراح او ميلة او زريبة او عريشة او كوخ او صندوق قامة او ساحة يرى مأمور الصحة . انها على حالة من القلارة بحيث يخطر ان تشكل ضررا بالصحة .

ج - كل حيوان او طير يرى مأمور الصحة انه يقتنى او يحتفظ به على وجه يجعل ان يشكل ضررا بالصحة

د - كل كومة مهيا كان نوعها مضره بالصحة او خطراً عليها .

هـ - كل مصرف او مجرى او قناة او مزراب او قسطل او انبوب يرى مأمور الصحة انه لا يفي بالناية التي وضع من اجلها او يسبب ضررا بالبناء او بأي بناء متصل مجاور له .

و - كل كومة مهيا كان نوعها موضوعة في اي بناية او ازماءها اذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناية او تعوق مجرى مياه المطر او تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات او احداث الاضرار .

ز - كل انبوب براز او انبوب مياه قلرة او جورة مرحاض او مجرى مشقوق او مكور او راسح او مسدود او معطوب على اي وجه اخر او ينبعث منه روائح كريهة او ترشح منه محتوياته .

ح - كل مفصل معطوب في انبوب براز او مواسير او مراحيض او انبوب مياه قلرة او قناة او مجرى

ط - كل جورة مرحاض لم تبنى بشكل فني او كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه او غير مجهز بغطاء حديدي

محمك لمنع دخول البعوض .

ي - كل مدخنة ليست عالية علوا كافيا او يتصاعد منها الدخان بشكل مزفج او ضارا بالآخرين .

ك - تنظيف البسط او السجاجيد وما شابهها في الشوارع بين الساعة التاسعة ليلا والسادسة صباحا .

ل - القنوط والتبول في غير المكان المجد لذلك .

م - رمي او طرح اية مواد على وجه فيه اذى للآخرين في الشارع او الممرات .

المادة ٢٢ - كل فعل او حالة من الحالات الواردة في هذا الفصل تعتبر مخالفة لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٣ - لمأمور الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية للدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ٢٤ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة ان يشعره بلزوم ازالة المكرهه خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يزيل المكرهه على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات نهائياً .

المادة ٢٥ - يرتب على مالك اي بناء او محل تجاري ان يحتفظ بمسكنه او محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات مصنوعة من الصاج ذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ٢٦ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع النفايات حسب القنات التالية :

عن كل محل تجاري	٦٠٠ فلس
عن كل وحدة سكن	٦٠٠ فلس
عن كل مطعم	٢٠٠٠ دينار
عن كل حرفة او صنة	٥٠٠ فلس
عن كل حظيرة للحيوانات	٢٠٠٠ دينار
عن كل حظيرة خاصة بالدواجن	١٠٠٠ دينار

### الفصل السادس

#### المسلخ والسلبانح

المادة ٢٧ - لايجوز لاي شخص ان يذبح حيوانا ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ الممد لذلك .

المادة ٢٨ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

عن كل رأس من الضأن او الماعز يزيد عمره عن سنة	١٠٠ فلس
عن كل رأس لايتجاوز عمره السنة من الضأن او الماعز	٥٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر لايتجاوز سنة واحدة من العمر	٣٠٠ فلس
عن كل رأس من الابل او البقر يتجاوز سنة واحدة من العمر	٧٠٠ فلس

المادة ٢٩ - لايجوز نقل السلبانح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .

المادة ٣٠ - أ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم الطازجة التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ ٢٠ فلسا كرسوم معاينة اذا لم تكن مشمولة باحكام المادة ٢٧ من هذا النظام .

ب - تدفع رسوم المعاينة بموجب الفقرة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

هكذا من الأصول



المادة ٣١ - للمجلس او معتمده بيع الحوم الطازجة التي ترد لمنطقة البلدية والتي لم تقدم للمعاينة ويقيدها بمناقشة امانة الى ان يصدر قرار المحكمة بشأنها .

المادة ٣٢ - يستوفي المجلس او للترزم الرسوم التالية عن نقع الذبائح داخل المسلخ بواسطة الجهاز المخصص لهذه الغاية .

أ - عن كل رأس من الضأن والماعز عشرون فلسا .

ب - عن كل رأس من البقر والجمال خمسون فلسا .

المادة ٣٣ - لا يجوز لاي جزار او شخص آخر ان يتعاطى حرفة سلخ الذبائح او تحرها ما لم يكن مرخصا بذلك .

المادة ٣٤ - يحظر نقل الذبائح او اي جزء منها قبل فحصها ومعاينتها من طبيب البلدية البيطري او طبيب الصحة او مفتش الحوم وختمها بخاتم البلدية لاثبات صلاحها للاستهلاك .

المادة ٣٥ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق اذا تورى عمال البلدية التخلص من جيفته .

عن جيفته كل رأس من البقر او الجمال او الخيل او الحمير او البغال . ٥٠٠ فلس

عن جيفة كل رأس من الضأن أو الماعز أو الكلاب أو القطط ٢٠٠ فلس

### الفصل السابع

#### البساتن والمظلات والباعة والمتجولون

المادة ٣٦ - لا يجوز لاي شخص ان يضع بسطة او يشغل بقعة او شارعاً او مكاناً عاماً او ان يضع مقعداً في اي مكان عام او شارع او ساحة او رصيف ضمن منطقة البلدية الا وفق رخصة تصدر بهذه الغاية وضمن شروطها .

المادة ٣٧ - مع مراعاة شروط الرخصة المشار اليها اعلاه يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد او خمسون فلساً عن كل مقعد .

المادة ٣٨ - يحظر على اي شخص ان يضع مظلة على المتجر او مكان العمل او الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقاً للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٣٩ - يستوفي المجلس رسماً قدره دينار واحد سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٤٠ - لا يجوز لاي شخص ان يتعاطى حرفة مسح الاحذية او العتالة او حفر الاختام او التصوير او بيع السلع والبضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل رخصة تميز له ذلك .

المادة ٤١ - يجوز للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية واحدة على ان تجدد سنوياً ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٤٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل :

فلس	دينار
٥٠٠	١ - مسح الاخشبية
٦٠٠	٢ - حفر اختام
١	٣ - المصور
٢٥٠	٤ - عتال
٤٠٠	٥ - عتال مع عربة
٥٠٠	٦ - بائع متجول

### الفصل الثامن

#### فرقة المطافيء

المادة ٤٣ - يجوز لمأمور المطافيء في حالة شوب حريق او اذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بشوب حريق او احتمال بشوبه في اي مكان ان يدخل او يقتحم ذلك المكان في حالة الاحترق او اذا اعتقد انها كذلك ، او يدخل اي بناية او عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على اذن المالك وان يأمر باخلاء المكان ويقوم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لاطفاء الحريق او لسلامة الاشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة شوب الحريق ان يستعمل اي مورد او اية مادة اخرى من اجل اخلاعه .

المادة ٤٤ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقنع على عاتق رئيس الاطفائية او اي مأمور آخر يتولى زمام الامر واجب المساهمة في اطفاء والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها واصدار الامر ، اغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط او فر من المياه .

المادة ٤٥ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر او اعطى اخباراً كاذباً بشوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته او تخلى عن مراعاة الاوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

### الفصل التاسع

#### الاسواق العامة

المادة ٤٦ - لا يجوز لاي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او بالتفرق ضمن منطقة البلدية اية فواكه او خضار او حطب او فحم او كلس او ملح او مواشي او حيوانات الا في الأماكن المخصصة لذلك من قبل المجلس .

المادة ٤٧ - يستوفي المجلس من البائع اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسماً عن الخضار والفواكه والبطاطا والزيتون والبصل التي ترد الى منطقة البلدية بواقع ( ٤ ٪ ) من قيمة البيع .

هكذا من الأشغال

المادة ٤٨ - يستوفي المجلس عملاً يرد إلى منطقة البلدية اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسم قبان :

دينار	فلس
٢٠٠	أ - عن كل طن واحد من الحبوب أو الدقيق
٣٠	ب - عن كل شوال من القمح أو الكلس أو الملح
١٠٠٠	ج - عن كل سيارة شحن من الحطب
٥٠٠	د - عن كل سيارة صغيرة ( بك اب )

المادة ٤٩ - أ - يستوفي المجلس اما مباشرة او بواسطة ملتزم رسماً بواقع ١٪ من ثمن المواشي او الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - لدى مبادلة حيوان باخر تستوفي الرسوم المدرجة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدروها المراقب .

المادة ٥٠ - كل من باع اية سلعة او مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان فريقاً في بيعها خلافاً لاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

### الفصل العاشر

#### تجميل المدينة

المادة ٥١ - يجوز للمجالس ان يكلف مالك اي ساحة او عرضه واقمتين على شارع لبناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصه واذا لم يتم بذلك يجوز للمجلس انشاءه على نفقة المالك وتحصل النفقات منه وكانها اموال اميرية .

المادة ٥٢ - يحظر على اي شخص ان يقطع او يقطع الازهار او اي نبات او شجر من اشجار الزينة او يالحق بها ضرراً بأي وجه من الوجوه

### الفصل الحادي عشر

#### المخاري والحفر الامتصاصية

المادة ٥٣ - مع مراعاة احكام الفقرتين أوب من المادة ١٠ من هذا النظام لا يجوز لأي شخص ان يباشر حفر جوره امتصاصية في اي شارع عام او ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على تصريح من المجلس .

المادة ٥٤ - لا يجوز اعطاء مثل هذا التصريح الا بعد ان يقدم الطالب مخططاً تفصيلياً يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول ابعادها وجميع الانشاءات المكلفة لها والمواد التي تبنى منها .

المادة ٥٥ - يحق للمجلس رفض اعطاء التصريح اذا رأى ان المكان المئوى اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار او يتعارض مع مشروع قائم أو سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٥٦ - يعمل لكل جورة امتصاصية مثل ذو غطاء خليدي معين .

المادة ٥٧ - يجب ان يكون المصرف او المجرى المؤدى الى المنهل منشأ بشكل فني يوافق عليه من المهندس .

المادة ٥٨ - يستوفي المجلس نصف دينار واحد عن كل متر مكعب من حجم فراغ الانشاءات التي تقام لغاية هذا الفصل من النظام دون اجحاف بحق استيفاء اى مبلغ اخر من اجل اعادة اصلاح الشارع الذي جرت فيه الانشاءات .

المادة ٥٩ - تسري احكام هذا الفصل على الحفر او الجور المهملة اذا اعيد استعمالها كجور امتصاصية .

### الفصل الثاني عشر

#### رخص البناء

المادة ٦٠ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء يراء اقامته لمدة لا تتجاوز السنة ، شريطة الحصول على تصريح خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصلحة العامة خلاف ذلك ؛

المادة ٦١ - للمجلس ان يحدد مدة بقاء البناء قائماً وفق المادة السابقة في المنطقة المخصصة للاسكان الشعبي .

المادة ٦٢ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري لذلك الشارع .

المادة ٦٣ - ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية والتجارية .

المادة ٦٤ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية : -

أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكراجات ولاسوار وغيرها .

ب - عمل اية اضافات او تغييرات في البناء .

ج - هدم البناء .

د - اعمال الحفر والطم .

المادة ٦٥ - أ - لا يجوز اقامة اى بناء او دعمه ان كان آيلاً للسقوط او احداث اية اضافات خارجية او تغييرات جوهرية في اى بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصاميم صادرة عن مهندس او عن مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص الى المجلس ويذكر فيه اسم المهندس المجاز الذي وضع التصاميم وعلى المهندس او المجاز ان يقدم للمجلس ما يلي : -

١ - مخططاً للموقع بمقياس لا يقل عن ( ١/١٠٠ ) يبين فيه موقع البناء المقترح اقامته والابنية الموجودة وعرض استقامة الشوارع المتاخمة لقطعة الارض وخطوط الارتفاعات ورقم او ارقام القطع المجاورة لها مع بيان الجهات الاربع .

هكذا من الأشغال



٢ - مخططات المسطحات والمقاطع والوجهات لكل طابق بما في ذلك طابق التسوية والقبو ان وجد بمقياس لا يقل عن ( ١/١٠٠ ) على ان يبين ايضا نوع الاستعمال واماكن الدخول والخروج وتفاصيل الاساسات والجدران وارتفاع الطوابق وعدد الشقق والاعمال الخرسانية والادراج واسوار التسوية الترابية وجميع ما يلزم من التفاصيل .

٣ - مخططات تين خطوط المجاري والحفر واقيستها وانحداراتها وطرق تهويتها .

٤ - اية معلومات اخرى يراها المجلس ضرورية .

المادة ٦٦ - على كل من ينوي القيام باضافات او تغييرات جوهرية في اى بناء قائم ان يقدم طلبا خطيا الى المجلس على النموذج المعد لذلك مع جميع البيانات المطلوبة بموجب المادة السابقة مع بيان اسم المهندس او المحازي في الهندسة او المشرف على تنفيذ هذه الاعمال وذلك في الحالات التي تستلزم استخدام مهندس . وتعني عبارة ( تغييرات جوهرية ) .

أ - اية اضافة او تغيير في البناء .

ب - اية تغييرات في البناء تتضمن تقسم اية غرفة او دكان بصورة تحول معها الى غرفتين او دكانين او تبديل ممر او فسحة او كراج او دكان لاستعمال اخر .

ج - اتمام اى بناء او جزء منه .

المادة ٦٧ - على كل من ينوي القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقوم عليها البناء .

المادة ٦٨ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ وبعد تدقيقها وتصديقها من المهندس تعاد نسخة منها الى طالب الترخيص .

المادة ٦٩ - أ - يترتب على المجلس ان يصدر قرارا خطيا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب ويبلغ القرار الى طالب الترخيص بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

ب - اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قرارا بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا .

ج - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

د - يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٧٠ - يجوز لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الواوية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين يوما من تاريخ الطلب يعتبر قرار اللجنة المذكورة قطعيا .

المادة ٧١ - اذا اقتنع المجلس في اى وقت بعد اعطاء الترخيص ان الترخيص المذكور قد اعطي نتيجة لاي بيانات او مخططات غير صحيحة فيجوز له الغاء الترخيص وتعتبر جميع الاعمال التي تمت قبل ذلك انها تمت بدون ترخيص ويجوز للطالب ان يلتمس من المجلس اعادة النظر في قرار الالغاء خلال شهر واحد من تبليغه ويكون قرار المجلس في هذا الشأن قطعيا .

المادة ٧٢ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص باعمال بناء مغارة لشروط الترخيص ان يطلب من الشخص المذكور باشعار خطي .

أ - التوقف عن البناء حالا .

ب - ان يحضر بالذات او بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المعين في الاشعار للادلاء باي سبب يراه كافيا لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اى جزء منه .

المادة ٧٣ - أ - يترتب على طالب الترخيص دفع الرسوم المبينة في آخر هذا الفصل من النظام عند تقديمه طلب الترخيص وعند حصوله على رخصة البناء .

ب - يجوز للمجلس ان يعفي المقارات التي تستعمل لغايات دينية او خيرية من الرسوم الانشائية المقررة .

المادة ٧٤ - على كل من يقوم باعمال بناء ان يستعمل المواد الجيدة وان تكون هذه المواد والاعمال مطابقة للمواصفات التي يقرر المجلس استعمالها لضمان متانة البناء وسلامة السكان .

المادة ٧٥ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :-

أ - في اى وقت وقبل الموافقة على طلب الترخيص .

ب - في اى وقت خلال القيام باعمال البناء .

ج - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء .

د - اذا لم يقدم الاشعار باتمام البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف في اى وقت بعد اتمام البناء او باجراء اية اضافة او تغيير عليه او تغيير في استعماله .

المادة ٧٦ - تكون علاقة المجلس او المهندس عند اجراء الكشف على البناء مرتبطة مع المشرف المعين للاشراف على ذلك البناء ويكون المشرف مسؤولا عن كل تغيير في مخطط البناء .

المادة ٧٧ - يحق للمجلس اذا وجد ان اعمال البناء لم تكن وفق المخططات التي تمت الموافقة عليها او تخالف احكام هذا النظام ان يكلف خطيا الشخص الذي يقوم بالاعمال المذكورة باجراء التغييرات المطلوبة وذلك لجعل الاعمال متفقة مع المخططات او ضرورة الحصول على موافقة المجلس على مخططات معدلة ومتفقة مع مضمون الرخصة .

المادة ٧٨ - اذا تمتع المشرف او صاحب البناء عن التبليغ او عن القيام بما طلب منه فيحق للمجلس ان يأمر بوقف العمل .

المادة ٧٩ - أ - اذا اقتنع المجلس بوجود مخالفة لاحكام هذا الفصل اثناء قيام احد الاشخاص باعمال البناء فيجوز له ان يطلب من الشخص المذكور باشعار خطي القيام بعمليات الحفر او الكسر او الهدم التي يراها ضرورة للكشف على البناء .

ب - اذا لم تكشف مخالفة لاحكام هذا الفصل توجب على المجلس ان يبلغ الى الشخص المتضرر تبويضا عن الحسارة التي لحقت به .

هكذا من الأشغال

المادة ٨٠ - أ - على كل شخص أتم أعمال البناء أن يقدم إلى المجلس خلال شهر إشعاراً خطياً بذلك .

ب - على المجلس بعد استلام الإشعار أن ينيب عنه المهندس أو المراقب ليكشف على البناء وبعد ذلك يقرر بأنه صالح للاشغال المخصص له أو يصدر الأمر الذي يراه لازماً مع بيان الأسباب .

ج - لا يجوز لأي شخص أن يشغل أو أن يسمح بتشغيل أي أرض أو بناء أو قسم من البناء أو أن يستعمل أو أن يسمح باستعمال أي أرض أو بناء أو قسم من بناء ما لم يحصل على إذن خطي بإشغاله أو استعماله .

المادة ٨١ - كل غرفة عدا ما يستعمل عادة كخازن يجب أن تجهز بانارة وتبوية طبيعيتين بواسطة فتحة أو أكثر بالجدران الخارجية على أن لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة أرض الغرفة تسمح بمرور الهواء يجب ألا تقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع واحد .

المادة ٨٢ - يجب ألا يزيد عرض الشرفة على الشارع العام على متر واحد والا يتجاوز عرضه واجهة البناء .

المادة ٨٣ - يمنع البروز أو الشرفات على أي مدخل أو ممر أو شارع لا يزيد عرضه على ستة أمتار .

المادة ٨٤ - يمنع بروز البناء على الشوارع العامة التي لا يزيد عرضها على عشرة أمتار .

المادة ٨٥ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

جدول بالرسوم التي تستوفي بمقتضى المادة ٧٣ - أ من هذا النظام :

١ -	عن كل متر مربع واحد من البناء السكني	٣٠ فلسا
٢ -	عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري	٥٠ فلسا
٣ -	عن كل متر مربع واحد من البلكونات ( الشرفات )	٥٠٠ فلس
٤ -	عن كل متر مربع واحد من البروز دينار واحد	
٥ -	٥٪ عن رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة	
٦ -	رسم تسجيل الرخصة	٢٥٠ فلسا
٧ -	رسم كشف وتخطيط	دينار واحد
٨ -	٣٠٪ من رسم الرخصة كرسوم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها ،	
٩ -	عن احدث تغييرات في أي بناء قائم .	دينار واحد

## الفصل الرابع عشر

### المياه

المادة ٨٦ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الطالـب - كل من تقدم بطلب للاشتراك بالمياه .

المشـترك - كل من يوافق الرئيس على طلبه بالاشتراك في الماء بعد دفع الرسوم المقدرة .

منطقة التوزيع - المناطق التي يتقرر توزيع المياه فيها من مشروع مياه البلدية .

الانبوب الرئيسي - الانبوب الذي اعده المجلس لتوزيع المياه بصورة عامة وليس للمستهلكين كافراد ويشمل أي جهاز مستعمل مع ذلك الانبوب .

انبوب التوزيع - ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزوده بها والواقع بين الانبوبي الرئيسي وعدد - المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .

انبوب التوريد - الانبوب الواقع بعد عداد المياه والمعد لتزويد المشترك بالماء ويكون عادة ملكاً للمشارك .

اجهزة المياه - الانابيب والخفيايات والمحابس والصمامات والعدادات ومستودعات المياه والاجهزة المماثلة الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .

الغايات المنزلية - متطلبات المشترك الصحية والمنزلية من الماء .

المادة ٨٧ - تقدم جميع الطلبات المتعلقة بقطع او وصل المياه او ازالة العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب الملك او من وكيله .

المادة ٨٨ - على طالب الاشتراك بالماء للاستهلاك من منطقة التوزيع ان يتقدم بطلبه للرئيس على النموذج المقرر بعد دفع مائة فلس ثمتاً له .

المادة ٨٩ - بعد اجراء المعاملة اللازمة على الطلب والموافقة عليه من الناحيتين الفنية والصحية يستوفى من الطالب مبلغ دينار اردني واحد كرسوم تأسيس ودينار كرسوم تأمين .

المادة ٩٠ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يمينه موظف البلدية المختص .

المادة ٩١ - يحفظ العداد ضمن صندوق حديدي مقفل يختم بخاتم البلدية ويحظر على المشترك احدثات أي تغيير أو تبديل في اوضاعه أو فك الصندوق الحديدي أو اية اختتام تكون البلدية قد وضعتها كما يحظر استعمال أي مفتاح يطابق المفاتيح التي تستخدمها البلدية لفتح العدادات .

كل من أشغل



المادة ٩٢ - تستوفي البلدية من المشترك اثمان عداد المياه والصندوق الحديدى ونفقات تركيبه على ثلاثة اقساط متتالية متساوية يستحق القسط الاول حال الموافقة على الطلب وتجري الحاسبة على اساس ان ثمن الصندوق الحديدى ومفتاحه دينار واحد واجور تركيبه مع العداد نصف دينار اما ثمن العداد نفسه فيحسب على اساس الكلفة الحقيقية للعداد تسلم مستودعات البلدية يضاف اليها ٢٠٪ من قيمة هذه الكلفة كصاريات تخزين وادارة ويبقى العداد والصندوق الحديدى ملكا للبلدية حتى يتم دفع جميع الاقساط وبعدها يصبح ملكا للمشارك.

المادة ٩٣ - يقوم موظف البلدية المختص بمعاية عدادات المشتركين ومسحها وترتيبها مرة واحدة كل سنة مقابل مبلغ ١٥٠ فلسا يدفعها المشترك للبلدية كما يقوم الموظف باصلاح العدادات كلها دعت الحاجة وتستوفي الاجور من المشترك واذا تعذر اصلاح العداد او وجد ان تكاليف اصلاحه تزيد على ثلثي ثمنه الاساسي فتقوم البلدية بتركيب عداد جديد وتقضى ثمنه على نفس الاسس المبينة في المادة السابقة.

المادة ٩٤ - تقوم البلدية بتحديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية .

أ - تستوفي من المشترك النفقات الحقيقية مضافا اليها ٢٥٪ مقابل اجور التمديد .

ب - تحصل الاثمان والاجور على ثلاثة اقساط شهرية متتالية متساوية يدفع القسط الاول منها عند الموافقة على الطلب .

ج - اذا كانت انبوية التوزيع تخدم اكثر من مشترك واحد فان البلدية تستوفي من المشتركين النفقات بالتساوي او بنسبة طول انبوية التوزيع التي تجاور ملك كل منهم .

د - تبقى هذه الانابيب ملكا للبلدية وتتعهده بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .

هـ - البلدية الحق في تمديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق للمشارك او المشتركين الاصليين الاعتراض على مد هذه القروص الا اذا ادى ذلك الى منع وصول الماء اليهم .

و - للبلدية الحق ان تستوفي من المشتركين الذين تحملهم انابيب توزيع منفردة عن انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تمديد التوزيع الرئيسي .

المادة ٩٥ - يقوم المشترك بتحديد انابيب التزويد الخاصة به على نفقته ويجب ان تكون هذه التمديدات مستوفية للشروط الفنية والصحية وتكون انابيب التزويد ملكا للمشارك وعليه صيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقته الخاصة .

المادة ٩٦ - يجوز لاي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اي انبوب او اي جهاز من اجهزة المياه او اصلاحه او ازالته وذلك في اي الوقت ما بين الساعة الثامنة صباحا والسادسة مساء وبعد ذلك الوقت يحق له دخول اي منزل لاجراء الفحص بأمر خطي من الرئيس او من يفوضه وذلك بعد اعطاء اشعار معقول في كلا الحالتين للسالكين .

المادة ٩٧ - لموظف البلدية بعد أخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :

أ - لم يدفع اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اشعار بذلك .

ب - قصر في دفع النفقات المتحققة مقابل اوصول الماء لعقاره .

ج - عبث بتمديدات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .

د - عارض موظف البلدية المسؤول في فحص او تفتيش او قراءة العداد .

هـ - لم يسمح للغير بمد انابيب تزويد من انابيب التزويد الخاصة به .

و - خالف الشؤون الصحية .

ز - تأخر في تطبيق اي بند من بنود اتفاقية الاشتراك .

ح - استعمل بعض الانابيب او القطع التي من شأنها ان تعيد المياه الى الانابيب الرئيسية .

ط - تخلف عن تسليم ثمن المياه المستهلكة من قبله في اعقار اخر غير العقار الذي يشغله .

المادة ٩٨ - تقوم البلدية باعادة اوصول الماء للمشارك اذا ازال المشترك الاسباب التي ادت الى قطع الماء ولقاء مبلغ خمسمائة فلس وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد الخاص به فيعاد اوصول الماء للمشارك بدون مقابل اذا لم يكن تعطيل العداد مقصودا او بسبب سوء استعماله .

المادة ٩٩ - لا يوافق المجلس على طلب المؤجر بقطع الماء عن اي منزل ماهرل لغير الاسباب المذكورة في المادة ٩٧ من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر حملا له على اخلاء المأجور .

المادة ١٠٠ - يحظر على اي شخص :

أ - ان يستحم او ينظف اعمته في اي قسم من انشاءات مشروع مياه البلدية .

ب - ان يطرح او يتسبب او يسمح بطرح او دخول اي حيوان او اي مواد او اشياء اخرى الى اي انشاء من انشاءات المشروع الى داخل حرمة .

ج - ان يفتح او يعلق بلا داح اي قفل او حنفية او محبس او منهل او ما شابهها من اجهزة مشروع المياه

د - ان يقوم باي عمل من شأنه ان يسبب تلويث المياه او اعاقه جريها .

هـ - ان يعبث بخطوط المياه بأي طريقة كانت او ان يقوم بتحويل المياه من اي مكان الى آخر بدون موافقة البلدية .

المادة ١٠١ - البلدية غير مسؤولة عن اي تأمين ضغط معين او كمية معينة من المياه للمستهلكين . كذلك فان البلدية غير مسؤولة عن اي اضرار تنتج عن اي تعطيل في المشروع او عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ١٠٢ - اذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص اخر فعليه ان يشعر البلدية بذلك ويبقى المشترك الاصلي مسؤولا عن ثمن ما تستهلك من الماء ما لم يتم نقل الاشتراك للطالب الذي دفع النفقات المترتبة .

المادة ١٠٣ - على المشترك الذي ينتقل من عمله ويرغب بقطع اشتراكه ان يعلم البلدية خطيا .

المادة ١٠٤ - البلدية مسؤولة عن قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

كل من اشغله

المادة ١٠٥- يجوز للبلدية تخصيص محل لبيع الماء لغير المشتركين بواسطة انبوب خاص وبالسعر الذي يقرره المجلس .

المادة ١٠٦- أ - تستوفي البلدية أثمان المياه من المشتركين بسعر ١١٠ فلساً للمتر المكعب الواحد ضمن منطقة البلدية .

ب- اذا كانت كمية المياه التي سجلها عداد المشترك اقل من اربعة امتار مكعبة تستوفي منه ثمن اربعة امتار مكعبة .

ج - تستوفي البلدية خمسين فلساً شهرياً مقابل قراءة العداد .

### الفصل الرابع عشر

#### احكام عامة

المادة ١٠٧- كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٦٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

١٩٦٨/٨/٢١

### محمد بن طلال

وزير العدل	وزير المالية	وزير رئيس الوزراء	وزير رئيس الوزراء
سمعان داود	هاشم الجبوري	احمد طوقان	بهيكت التلهوني

وزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون الرئاسة
ووزير الانشاء والتعمير	بشير الصباغ	ووزير المواصلات
		عاكف القايز

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التقنية	وزير الصحة
ووزير داخلية للشؤون البلدية والقروية	صالح بوقان	صبيحي امين حمرو

وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الثقافة والاعلام
عبد المنعم الرفاعي	ووزير دولة لشؤون الرئاسة	والسياحة والآثار
	حاتم الزعي	

وزير الزراعة	وزير الاشغال العمومية	وزير الاوقاف والشؤون
سامي ايوب	ووزير دولة لشؤون الرئاسة	والمقدرات الاسلامية
	احمد فوزي	عبد الحميد السائح

## الاتفاقيات

صلحت الارادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاق التجاري الموقود بين الممالك الاردنية الهاشمية وجمهورية السودان بشكله التالي :-

## اتفاق تجاري

### بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة جمهورية السودان



ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية السودان رغبة منها في تطوير وتنمية العلاقات التجارية بينهما وتدعيا لاداء الصداقة العميقة التي تجمع بين الدولتين العربيتين الصديقتين قد اتفقتا على ما يلي :-

### المادة الاولى

١ - تأذن حكومة جمهورية السودان في حدود امكانياتها الاقتصادية بتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ذات المنشأ السوداني الى المملكة الاردنية الهاشمية وتأذن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية من جانبها باستيراد تلك المنتجات .

٢ - تأذن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية في حدود امكانياتها الاقتصادية بتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ذات المنشأ الاردني الى جمهورية السودان وتأذن حكومة جمهورية السودان من جانبها باستيراد تلك المنتجات .

٣ - تسري احكام الفقرتين السابقتين في حدود القوانين والانظمة والاجراءات المعمول بها في كل من البلدين .

### المادة الثانية

١ - يعفى كل من الطرفين المتعاقدين المنتجات الزراعية والحيوانية المنتجة في بلد احد الطرفين المتعاقدين والمستوردة مباشرة الى بلد الطرف الاخر من رسوم التعريف الجمركية عند الاستيراد . ولا تخضع المنتجات المصدرة لكلا البلدين لتراخيص التصدير .

٢ - تعفي حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوداني المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والمدرجة في الجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا الاتفاق من رسوم التعريف الجمركية ولا تخضع المنتجات المصدرة لتراخيص التصدير .

٣ - تعفي حكومة جمهورية السودان المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى جمهورية السودان والمدرجة في الجدول رقم ( ٢ ) الملحق بهذا الاتفاق من رسوم التعريف الجمركية ولا تخضع المنتجات المصدرة لتراخيص التصدير .

هكذا من الأعمال



٤ - تخضع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوداني المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية والدرجة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا الاتفاق لرسم جمركية مخفضة بمقدار ٤٠٪ من التعريف المطبقة وتعفيها من اجازات التصدير .

٥ - تخضع حكومة جمهورية السودان المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني المستوردة مباشرة الى جمهورية السودان والدرجة في الجدول رقم ( ٤ ) الملحق بهذا الاتفاق لرسم جمركية مخفضة بمقدار ٤٠٪ من التعريف المطبقة وتعفيها من اجازات التصدير .

٦ - تعفي حكومة جمهورية السودان المواشي والاغنام والابل المصدرة الى المملكة الاردنية الهاشمية من رسوم العوائد الجبلية .

٧ - تعتبر الجداول المرفقة بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه ويمكن باتفاق الطرفين المتعاقدين تعديلها باضافة بعض المنتجات اليها او حذف بعضها منها .

#### المادة الثالثة

١ - يعامل كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية خاصة فيما يتعلق بشئون الاستيراد والتصدير والتراخيص والمعاملات الجمركية .

٢ - لا تشمل معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها في الفقرة السابقة ما يلي :-

أ - الميزات الممنوحة والتي قد تمنح من قبل احد الطرفين المتعاقدين لتسهيل تجارة الحدود .

ب - القوائد الناجمة عن اتحاد جمركي قد يعقد من قبل احد الطرفين المتعاقدين او اي اتفاق خاص سابق لهذا الاتفاق .

#### المادة الرابعة

يجب ان تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء الكلي او الجزئي بموجب هذا الاتفاق شهادة منشأ صادرة عن الهيئات المختصة التي يمينها كل من الطرفين المتعاقدين ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ سوداني او اردني الا اذا كانت قيمة المواد الأولية السودانية او الاردنية وتكاليف الانتاج المحلية الداخلية في صنعها لا تقل عن ٤٠٪ من تكلفة الانتاج الكلية . والسلطات الجمركية في البلدين حق التأكد من نسبة الصنع .

#### المادة الخامسة

١ - يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع المتداولة بينهما بوسائل النقل الجوية والبحرية التابعة لكل منهما .  
٢ - يمنع كل من الطرفين المتعاقدين سفن الطرف الاخر معاملة لا تقبل المفضلية عن الماملة التي تمنح لسفن اي بلد اخر فيما يتعلق بالاجراءات الجمركية والموانيء والارشاد والمناورات والرسوم التي تجبى في موانيء احد الطرفين .

#### المادة السادسة

ينمهد الطرفان المتعاقدان بعدم اعادة تصدير البضائع التي يستوردها اي منها من بلد الطرف الاخر قبل الحصول على موافقة سابقة .

#### المادة السابعة

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين للاخر بالاشتراك في المعارض الدولية التي تقام ببلده وباقامة المعارض الدائمة او المؤقتة ولمراكز التجارية وذلك في حدود القوانين والنظم والاجراءات الاخرى المعمول بها في كل من البلدين .

#### المادة الثامنة

تم تسوية المدفوعات الناجمة عن تنفيذ هذا الاتفاق بالجنيه الاسترليني او باية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

#### المادة التاسعة

رغبة في تنفيذ هذا الاتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمنها اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة خبراء مشتركة اردنية وسودانية تجتمع بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها :-

١ - معالجة الصعوبات التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق او التي قد تعترض سبيل تطوير التبادل التجاري بين البلدين .

٢ - تقديم المقترحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق بما في ذلك التعديل في الجداول سواء بحذف بعض المواد منها او اضافتها اليها وذلك بغية توسيع التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين

#### المادة العاشرة

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق ابرامه بالطرق الدستورية المتبعة لدى الطرفين والذي يجب ان يتم في اقرب وقت ممكن من تاريخ توقيعه . . ويعمل بهذا الاتفاق لمدة ثلاث سنين من تاريخ سريان مفعوله ويتجدد العمل تلقائياً سنة فسنة الا اذا طلب احد الطرفين المتعاقدين كتابة من الطرف الاخر انتهاء الاتفاق قبل ثلاثة اشهر من انتهاء مدته الاولى او اى مدة تلتها .

تم التوقيع على هذا الاتفاق في الخرطوم يوم الاثنين اول شعبان سنة ١٣٨٦ هجرية الموافق الرابع عشر من شهر نوفمبر ( تشرين الثاني ) سنة ١٩٦٦ ميلادية .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة جمهورية السودان

الشيخ محمد امين الشنقيطي

عبد الرحيم ابراهيم شداد

سفير المملكة الاردنية الهاشمية في المملكة

وكيل وزارة التجارة والتكوين

العربية السعودية وجمهورية السودان

بجمهورية السودان

هكذا من الأشهر

## الجدول رقم (١)

المنتجات الصناعية السودانية المعفاة لدى استيرادها الى المماكة

الأردنية الهاشمية من رسم التعريف الجمركي

- ١ - الجلود الخام
- ٢ - الكرتون العادي غير المشغول (الواح)
- ٣ - الخشب المضغوط
- ٤ - المصنوعات اليدوية (العاجية والخزفية والابنوسية)
- ٥ - اللبن المجفف
- ٦ - البصل المجفف والمصنع
- ٧ - الكسية (الامياز - فضلات عصر البلور الزيتية)

## الجدول رقم (٢)

المنتجات الصناعية الأردنية المعفاة لدى استيرادها الى جمهورية

السودان من رسم التعريف الجمركي

- ١ - الفوسفات ومشتقاته
- ٢ - البوتاس ومشتقاته
- ٣ - العقاقير الطبية (الأدوية)
- ٤ - الرخام الأردني ومصنوعاته
- ٥ - مصنوعات الأراضي المقدسة (الخزفية والصدقية والماساج والمطرزات)
- ٦ - الجلوكونز
- ٧ - ورق الصحف

## الجدول رقم (٣)

المنتجات الصناعية السودانية الخاضعة لرسم جمركية مخفضة بمقدار ٤٠٪

من التعريف المطبقة لدى استيرادها الى المملكة الأردنية الهاشمية

- ١ - النشا
- ٢ - مصنوعات الألمنيوم
- ٣ - المنسوجات القطنية
- ٤ - الملابس الداخلية المصنوعة (التركبو) - المصنوعة من القطن
- ٥ - الفواكه المعلية
- ٦ - الأعلاف المصنعة
- ٧ - البسكويت
- ٨ - زهرة الغسيل (النيلة)
- ٩ - عصير الفواكه المعبأ
- ١٠ - الزيوت النباتية على اختلاف أنواعها (ما عدا السمن النباتي الصناعي)
- ١١ - الجلود شبه المدبوغة والمدبوغة
- ١٢ - الصابون
- ١٣ - الروائح والعطور
- ١٤ - مصنوعات الطلح (أدوات منزلية من حديد صاج مطلي)

هكذا من الأصول

## الجدول رقم (٤)

المنتجات الصناعية الاردنية الخاضعة لرسوم جمركية مخفضة بمقدار ٤٠٪ من

التعريف المطبقة لدى استيرادها الى جمهورية السودان

- ١ - الاحذية الجلدية
- ٢ - البطانيات الصوفية
- ٣ - الجرايات النسائية والرجالية
- ٤ - زيت الزيتون
- ٥ - الاسفلت
- ٦ - الصابون الطبي والصابون المصنوع من زيت الزيتون
- ٧ - الاعلاف المصنعة
- ٨ - المكرونة والشعيرية
- ٩ - النشا
- ١٠ - مستحضرات الخضر والفواكه والنباتات الصالحة للاكل (معبأة)
- ١١ - البطاريات الجافة والسائلة
- ١٢ - الدهانات والورنيش
- ١٣ - الاسفنج المطاطي ومصنوعاته
- ١٤ - القبانات والموازين والعبارات
- ١٥ - مصنوعات البلاستيك المتنوعة
- ١٦ - شراب الغلال غير الكحولي
- ١٧ - الاقمشة الصوفية (الجوخ)
- ١٨ - مصنوعات الالنيوم
- ١٩ - انايب التمديد الكهربائي المبطنة بمادة عازلة
- ٢٠ - الايسطة الصوفية
- ٢١ - معاجين تنظيف الاسنان
- ٢٢ - نوايض للتنجيد (زمبركات - يايات)
- ٢٣ - الاسلاك الكهربائية المعزولة بمادة بلاستيكية
- ٢٤ - الملابس المصنوعة (التريكو) المصنوعة من الحرير الصناعي او التركيبي ، والالبسة الخارجية المصنوعة .
- ٢٥ - بذرة (بودرة) الاطفال غير المطهرة .
- ٢٦ - البسكويت .

## الكتاب رقم (١) الملحق بالاتفاق التجاري

سيادة وكيل وزارة التجارة والتموين

بجمهورية السودان

تتينا للمحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتنا بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة سيادتكم علما بان الوفدين قد اتفقا على ما يلي : -

١ - يشترى الاردن من السودان كمية من بذرة القطن تقدر بحوالي خمسة عشر الف طنا سنويا حسب امكانيات المصنع الاردني . وتحدد الكمية كل سنة بالاتفاق بين مصنع الزيوت الاردني والجهات المصدرة في السودان قبل الموسم بفترة مناسبة وتشترى بالاسعار السائدة وبالطرق التجارية المألوفة خلال موسم انتاج البذرة ما بين شهر مايو ونهاية شهر سبتمبر من كل عام .

٢ - تعمل حكومة جمهورية السودان على تخصيص الكمية التي يحتاجها المصنع الاردني ضمن الحدود المبينة في هذا الكتاب اذا لم تتمكن الشركة الاردنية من شراء حاجتها من السوق في فترة الموسم شريطة ان تخطر الشركة الجهات السودانية المختصة بالصعوبات قبل فوات الموسم المشار اليه .

٣ - توافق حكومة جمهورية السودان على اعفاء رسم الصادر ومقداره ٥٪ عن بذرة القطن المصدرة الى الاردن كليا .

فأرجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ما تقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد امين الشنيطي  
سفير المملكة الاردنية الهاشمية

الخرطوم في ١٤/١١/١٩٦٦

هكذا من التحويل



## جواب الكتاب رقم (١) الملحق بالاتفاق التجاري

سماحة سفير المملكة الاردنية الهاشمية

لدى جمهورية السودان

أتشرف بأن احيط سماحتكم علما بانني تلقيت كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والتالي نصه :-

« تشييتاً للمحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة سيادتكم علما بان الوفدين قد اتفقا على ما يلي :-

١ - يشترى الاردن من السودان كمية من بذرة القطن تقدر بحوالي خمسة عشر الف طن سنويا حسب امكانيات المصنع الاردني . وتحدد الكمية كل سنة بالاتفاق بين مصنع الزيوت الاردني والجهات المصدرة في السودان قبل الموسم بمدة مناسبة وتشترى بالاسعار السائدة وبالطرق التجارية المألوفة خلال موسم انتاج البذرة ما بين شهر مايو ونهاية شهر سبتمبر من كل عام .

٢ - تعمل حكومة جمهورية السودان على تخصيص الكمية التي يحتاجها المصنع الاردني ضمن الحدود المبينة في هذا الكتاب اذا لم تتمكن الشركة الاردنية من شراء حاجتها من السوق في فترة الموسم شريطة ان تخاطر الشركة بالجهات السودانية المختصة بالصعوبات قبل فوات الموسم المشار اليه .

٣ - توافق حكومة جمهورية السودان على اعفاء رسم الصادر ومقداره ٥٪ عن بذرة القطن المصدرة الى الاردن كليا . فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ما تقدم .

ويسرني ابلاغ سماحتكم موافقة حكومي على ما جاء في كتابكم المشار اليه اعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٤/١١/١٩٦٦

عبد الرحيم ابراهيم شداد  
وكيل وزارة التجارة والتموين

## الكتاب رقم (٢) الملحق بالاتفاق التجاري

سيادة وكيل وزارة التجارة والتموين

بجمهورية السودان

بالاشارة الى المحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة سيادتكم علما بان الوفدين قد بحثا ما يلي :-

١ - تساهم حكومة جمهورية السودان برأس مال شركة البوتاس العربية في المملكة الاردنية الهاشمية بمبلغ مائة الف جنيه استرليني .

٢ - يحول المبلغ لحساب الخزينة الاردنية عن طريق البنك المركزي في السودان .

٣ - يعتبر المبلغ المشار اليه في الفقرة (١) اعلاه رأس مال تأسيسية ويمثل حكومة جمهورية السودان في مجلس ادارة شركة البوتاس العربية عضو تعينه الحكومة السودانية . فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٤/١١/١٩٦٦

محمد امين الشقيطي

سفير المملكة الاردنية الهاشمية

## جواب الكتاب رقم (٢) الملحق بالاتفاق التجاري

سماحة سفير المملكة الاردنية الهاشمية

لدى جمهورية السودان

أتشرف بان احيط سماحتكم علما بانني تلقيت كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والتالي نصه :-

« بالاشارة الى المحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة سيادتكم علما بان الوفدين قد بحثا ما يلي :-

١ - تساهم حكومة جمهورية السودان برأس مال شركة البوتاس العربية في المملكة الاردنية الهاشمية بمبلغ مائة الف جنيه استرليني .

٢ - يحول المبلغ لحساب الخزينة الاردنية عن طريق البنك المركزي في السودان .

٣ - يعتبر المبلغ المشار اليه في الفقرة (١) اعلاه رأس مال تأسيسية ويمثل حكومة جمهورية السودان في مجلس ادارة شركة البوتاس العربية عضو تعينه الحكومة السودانية . فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ذلك .

ويسرني ابلاغ سماحتكم موافقة حكومي من حيث المبدأ على المساهمة في رأس مال شركة البوتاس العربية بعد ان تقدم الحكومة الاردنية البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد حكومة جمهورية السودان على اتخاذ قرار في هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٤/١١/١٩٦٦

عبد الرحيم ابراهيم شداد  
وكيل وزارة التجارة والتموين

هكذا من الأهل

## الكتاب رقم (٣) الملحق بالاتفاق التجاري

سيادة وكيل وزارة التجارة والتموين

بجمهورية السودان

تثبيتنا للمحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم انشرف باحاطة سيادتكم علما بان الوفدين قد اتفقا على ما يلي : -

١ - تأذن الحكومتان لرعايا كل منهما بممارسة النشاط الاقتصادي واستثمار رؤوس الاموال في المشاريع الاقتصادية في كلا البلدين وتمنحها التسهيلات اللازمة وفق القوانين المرعية لديها . وخاصة المشاريع التي تساعد على تنمية التبادل التجاري بين البلدين .

٢ - يقوم بين البلدين المتعاقدين تعاون وثيق في مجالات الثقافة والسياحة وتبادل الخبرات والبحوث العلمية وتتفق الدوائر المختصة فيما بينها على تفاصيل تنفيذ هذه المادة .

٣ - تشجعا لتنمية التبادل التجاري بين البلدين والتعريف بمنتجاتهما الصناعية تسمح كل من الحكومتين باستيراد عينات من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني او السوداني بمبلغ لا يتجاوز مائة جنيه استرليني في السنة لكافة انواع البضائع وتعفيها من رسم التعريف الجمركي بقصد توزيعها مجانا على المستوردين في كلا البلدين على ان تصحب تلك البضائع شهادة من الهيئات المختصة في البلد المصدر توضح انها عينات للتوزيع المجاني .

فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ما تقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٩٦٦/١١/١٤

سفير المملكة الاردنية الهاشمية  
محمد امين الشنتيطي

## جواب الكتاب رقم (٣) الملحق بالاتفاق التجاري

سماحة سفير المملكة الاردنية الهاشمية

لدى جمهورية السودان

انشرف بان احيط سماحتكم علما بانني تلقيت كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والثاني نصه : -

« تثبيتنا للمحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم انشرف باحاطة سيادتكم علما بان الوفدين قد اتفقا على ما يلي : -

١ - تأذن الحكومتان لرعايا كل منهما بممارسة النشاط الاقتصادي واستثمار رؤوس الاموال في المشاريع الاقتصادية في كلا البلدين وتمنحها التسهيلات اللازمة وفق القوانين المرعية لديها . وخاصة المشاريع التي تساعد على تنمية التبادل التجاري بين البلدين .

٢ - يقوم بين البلدين المتعاقدين تعاون وثيق في مجالات الثقافة والسياحة وتبادل الخبرات والبحوث العلمية وتتفق الدوائر المختصة فيما بينها على تفاصيل تنفيذ هذه المادة .

٣ - تشجعا لتنمية التبادل التجاري بين البلدين والتعريف بمنتجاتهما الصناعية تسمح كل من الحكومتين باستيراد عينات من المنتجات الصناعية ذات المنشأ الاردني او السوداني بمبلغ لا يتجاوز مائة جنيه استرليني في السنة لكافة انواع البضائع وتعفيها من رسم التعريف الجمركي بقصد توزيعها مجانا على المستوردين في كلا البلدين على ان تصحب تلك البضائع شهادة من الهيئات المختصة في البلد المصدر توضح انها عينات للتوزيع المجاني .

فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ما تقدم »

ويسرني ابلاغ سماحتكم موافقة حكومتي على ما جاء في كتابكم المشار اليه اعلاه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٩٦٦/١١/١٤

وكيل وزارة التجارة والتموين  
عبد الرحيم ابراهيم شداد

هكذا من الأصول



## الكتاب رقم (٤) الملحق بالاتفاق التجاري

سيادة وكيل وزارة التجارة والتموين

بجمهورية السودان

بالإشارة الى المحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم ، وتنفيذا للمادة الرابعة منه انشرف باحاطة سيادتكم علما بان الهيئات المختصة باصدار شهادة المنشأ للمنتجات الاردنية هي غرف التجارة وغرف الصناعة في الاردن .

فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ما تقدم ، وبيان الهيئات المختصة في السودان لاصدار شهادات المنشأ للمنتجات السودانية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٤/١١/١٩٦٦

سفير المملكة الاردنية الهاشمية  
محمد امين الشقيطي

## جواب الكتاب رقم (٤) الملحق بالاتفاق التجاري

سماحة سفير المملكة الاردنية الهاشمية

لدى جمهورية السودان

أنشرف بان احيط سماحتكم علما بانني تلقيت كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والثاني نصه : -

« بالاشارة الى المحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم ، وتنفيذا للمادة الرابعة منه انشرف باحاطة سيادتكم علما بان الهيئات المختصة باصدار شهادة المنشأ للمنتجات الاردنية هي غرف التجارة وغرف الصناعة في الاردن .

فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ما تقدم ، وبيان الهيئات المختصة في السودان لاصدار شهادات المنشأ للمنتجات السودانية .

ويسرني ان ابلاغ سماحتكم موافقة حكومتي على ما تضمنته كتابكم المشار اليه واحيطكم علما بان الهيئات المختصة في السودان هي الغرف التجارية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٤/١١/١٩٦٦

وكيل وزارة التجارة والتموين  
عبد الرحيم ابراهيم شداد

## الكتاب رقم (٥) الملحق بالاتفاق التجاري

سيادة وكيل وزارة التجارة والتموين

بجمهورية السودان

تتينا المحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم انشرف باحاطة سيادتكم علما بان الوفدين قد اتفقا على ان تسمح حكومة جمهورية السودان باستيراد كمية من السجائر الاردنية لا تتجاوز خمسين طنا على اساس تخفيض رسم التعريف الجمركية عنها بمقدار (٢٥٪) خمسة وعشرين في المائة من الفئة السارية المفعول ، وان تتحمل حكومة السودان فرق الرسم عن طريق التسوية بين الدوائر المختصة في السودان .

فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ما تقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٤/١١/١٩٦٦

سفير المملكة الاردنية الهاشمية  
محمد امين الشقيطي

## جواب الكتاب رقم (٥) الملحق بالاتفاق التجاري

سماحة سفير المملكة الاردنية الهاشمية

لدى جمهورية السودان

أنشرف بان احيط سماحتكم علما بانني تلقيت كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والثاني نصه : -

« تتينا للمحادثات التي جرت بين الوفدين الاردني والسوداني لعقد الاتفاق التجاري الموقع بين حكومتينا بتاريخ اليوم انشرف باحاطة سيادتكم علما بان الوفدين قد اتفقا على ان تسمح حكومة جمهورية السودان باستيراد كمية من السجائر الاردنية لا تتجاوز خمسين طنا على اساس تخفيض رسم التعريف الجمركية عنها بمقدار (٢٥٪) خمسة وعشرين في المائة من الفئة السارية المفعول . وان تتحمل حكومة السودان فرق الرسم عن طريق التسوية بين الدوائر المختصة في السودان .

فارجو ابلاغي موافقة حكومة جمهورية السودان على ما تقدم .

ويسرني ابلاغ سماحتكم موافقة حكومتي على ما جاء في كتابكم المشار اليه اعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخرطوم في ١٤/١١/١٩٦٦

وكيل وزارة التجارة والتموين  
عبد الرحيم ابراهيم شداد

هكذا من الأهل